

فابوقا كامل

اقتصاديات الدول الكبرى

نشرت تباعا بالأسبوعين

وهي شرح لحالة معظم دول العالم من الناحية الاقتصادية

منذ عقد الهدنة

(حقوق الطبع محفوظة)

﴿ الطبعة الاولى ﴾

١٩٢٨

«الجزء ٨ قروش»

« مطبعة القاهرة بشارع منصور — صاحبها محمود محمود شعبان »

obeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لا يزال العالم يئن من آثار الحرب الكبرى ، وها قد انقضي على عقد الهدنة ربح طويل ، إلا أن ما تركته من الويلات الاقتصادية سيظل شاغلا لأفكار ساسة الدول طرأ . وهم وإن عقدوا أخيراً ميثاق كيلوج في باريس ، إلا أن ميثاقهم لا يتناول حرب الدفاع ، فكأنهم خطوا خطوات قد نستبشر بها خيراً ولكنهم لم يصلوا في الحقيقة لمنع الحرب كلية .

تركت هذه الحرب آثاراً اقتصادية سيئة في مجموعها ، وقد توات كل الحكومات التي قامت أثر عقد الهدنة ، أمر الإصلاح والتعمير ، وقد أتيت في رسائل هذه ، التي نشرتها تباعاً بالسياسة الأسبوعية ، بأهم مشكلات دول العالم من الناحية الاقتصادية ، وما فكرت فيه للقيام من كبوتها ، وما لديها من مشروعات حديثة تزيد من قوتها الانتاجية .

وقد عنيت بنوع خاص ، بالإشارة إلى مصر كلما ظهرت لنا علاقة مع أي أمة لها مشكلة اقتصادية تشابه أحوالنا الاقتصادية الراهنة . وأتيت في نهاية أبحاثي بترجمة حياة بطل عظيم من أبطال المصارف

- جيمس ولیم جلبرت - وهو ممن أظهروا كل شجاعة جعلت المصارف أنظمة تسير على أساس علمي ثابت سداه ولحمته التجربة والبحث .

هذا وإن واجب البنوة البارة ، ليقضي على بتهديم أجزل عبارات الحمد والثناء لحضرة أستاذنا العالم الكبير حضرة صاحب العزة محمد حمدي بك ناظر مدرسة المحاسبة والتجارة العليا إزاء تشجيعه المتوالي الذي أظهره لي في كل آونة مما قواني وشد إزري وجعلني فخوراً بذلك العطف الاوى أشكر أيضاً أساتذتي الكرام جميعاً الذين قدموا لي كل مساعدة أدبية وفنية وأخص بالذكر منهم حضرات أصحاب العزة عبد العزيز بك ، مهنا ، وسليم بك أمين حداد ، والدكتور محمد فهمي ليهيطه بك كذلك أقدم عاطر الشناء لحضرات زملائي في المدرسة الذين أذكر لهم كل خير إزاء ما أولوني من ثقة وأرجو أن يوفقنا الله جميعاً لما فيه تنفع مواطنينا الكرام

فابن كامل

مصر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٨

اتحاد أقطاب الصناعة الانجليزية

مقدمة - نشأة الاتحاد - نظام العمل فيه - اللجان المختلفة وأعمالها في
انجلترا - أثرها فيما وراء البحار - خاتمة

مقدمة

يدل تاريخ الانقلاب الصناعي على أن إنجلترا كانت في
طلعة الممالك الاوربية قياماً بالصناعات الكبيرة، وأن لها فخراً كبيراً
في مضمار الاختراعات الحديثة، وتربطنا بها علاقات مالية واقتصادية
عظيمة الشأن، وقد احتسرت عملية شراء القطن المصري أثناء الحرب
العظمى، وهي لا تزال الى الآن أكبر عميل لمصر في كثير من السلع.
إلا أن مصر قد شعرت أخيراً بالحقيقة الملموسة وهي أن الصناعة الزراعية
أصبحت في الوقت الحاضر من الصناعات التي لا تدر أرباحاً طائلة كالتي
تجلبها الصناعات الاخرى، وبعبارة أخرى أصبحت الامم الفقيرة هي التي
تعتمد على الزراعة. ولا غرو، فنحن ننتظر أسعاراً ملائمة في كل عام
لمنتجاتنا الزراعية عامة والقطن خاصة إلا أن ذلك قلما يتحقق. والواقع
الذي نقر به جميعاً أن الفلاح المصري عليه الغرم دائماً أما الغنم فلا أصحاب
المصانع غالباً

نسوق هذه المقدمة تنبيهاً للاذهان بعد الذي رأيناه سنين متوالية
من انخفاض في الاسعار، وقد حددت الحكومة المصرية المساحة التي
تزرع قطناً ولكن ذلك لم يأت بكل الفائدة المرجوة. والحقيقة أن
منافسة اليابان وغيرها من الممالك التي تستعمل الرتب الواطئة قد أثرت

كثيراً في الرتب المالية من الاقطان حتي اضطرت المصانع الانجليزية الى ذلق كثير من مصانعها أو استبدال آلاتها بأخرى تستخدم الاصناف الواطئة . فليتنا إذن أن نلاحظ أن اتكالكنا على محصول واحد قد أخرنا كثيراً ، وأنه لا بد من قيام بعض الصناعات في بلادنا بتعويضنا لها وتشجيعنا إياها بكل الطرق المادية والادبية . ومن جهة أخرى هنالك واجب على الحكومة من الاهمية بمكان عظيم وهو أن تسن لنا تشريعاً شاملاً يحمي تلك الصناعات

﴿ نشأة الاتحاد ﴾

أتينا ، بمناسبة نشاط الحركة التعاونية في مصر ، بنموذج مما يقوم به الانجليز في بلادهم من التساند والتعاون وهو الاتحاد الصناعي بين أقطاب الصناعة في بلادهم . ولو علمنا أن في انجلترا مليون عامل يشتغلون في صناعة المنسوجات القطنية فقط ، وأن هذا العدد الغفير من الصناع ينتج ما تقدر قيمته بنحو ٢٠٠ مليون من الجنيهات — لعلمنا أهمية هذا الاتحاد وكيف أنه من القوة بحيث أصبح في يده أهم المسائل الاقتصادية الخاصة بالصناعات على أنواعها . ويمكن تلميل نشأة هذا الاتحاد بزيادة الشعور به منذ ١٣ سنة وقد أسسه بعض أصحاب رؤوس الاموال وانتشر في معظم الممالك الصناعية وأصبح من المظاهر العامة فيها ويعد أعظم هيئة تدافع عن رجال الصناعة وتنطق بلسانهم .

ولم يكن للتجار والمالين وأرباب المصارف هيئة مشتركة تعبر عن آرائهم اللهم الا الجمعيات التي كونها أصحاب الصناعة الواحدة لتذود عنهم وتسهر على مصالحهم ، ولا شك أنه لم يكن لهذه الجمعيات قوة فعالة وان

كانت جهودها منتجة في بعض الاحيان .

الا أن الحرب العظمى نهت الازدهار وشعر أصحاب المصانع بضرورة تنظيم أعمالهم وترويج سلامهم سواء في إنجلترا أو فيما وراء البحار ثم أنهم أدركوا أيضاً أن ما تتطلبه تجارتهم يختلف اختلافاً كلياً عما تحتاج إليه الأنواع الأخرى من المنتجات ورأوا أن الضرائب قد أثرت بدرجة ما في أعمالهم وقللت من انتاجهم فلا غرابة إذن إذا رأيناهم يهبون عن بكرة أبيهم ويكونون لهم هيئة منظمة قوية لها فروع ومكاتب في بلجيكا وفرنسا والمانيا وهولندا وإيطاليا وغيرها من ممالك القارة الأوروبية .

وقد ظن كثير من أن هذا الاتحاد لا يلبث طويلاً حتى يعثره الفشل أو أنه سيظل هيئة بسيطة تضم بعض ذوى المصالح . ولكن أصحاب الفكرة بدأوا عملهم كما تبدأ معظم الأعمال الجديلة بنفر قليل وسرعان ما تنتشر فكرتهم متى تعهدوها باصالة الرأي والحزم وقوة العزيمة . بدأوا بأن طلبوا إلى الجمعيات التي أشرنا إليها أن ترسل مندوباً يمثلها في الاتحاد إلا أن عدد المندوبين لم يكن كافياً لمش هذا المشروع الخطير . لذا عمد المؤسسون إلى ضم رجال الأعمال أيضاً ولو لم يكرهوا أعضاء في جمعيات وبذلك نجحت فكرتهم وزاد عدد المنضمين إلى الاتحاد زيادة ما كانت تخاطر بهال أحد . وفي مدة لا تتجاوز إحدى عشر عاماً بلغ عدد الأعضاء ألفين يمثلون ثلاثمائة جمعية تقرم بمختلف الأعمال الصناعية والتجارية . ومجموع من ينضون تحت لواء هذه الجمعيات لا يقل عن ٢٥٠٠٠ من أقطاب رجال الصناعة ويشترطون في عضوية هذه الجمعيات أن يكون طالب الانضمام ممن يكونون هيئة رجال الصناعة أو الانتاج بوجه عام

وهكذا أصبح الاتحاد خير ممثل لأرباب الصناعة .

نظام العمل

هذه الهيئة التي جعلت رائدها مصلحة المنتجين والدفاع عن الصناعة وأربابها جعلت نظامها ديموقراطياً تتمثل في جميعتهم صورة برلمان مصغرة يعلم كل عضو من أعضائها أن نجاحه متوقف على نجاح الاتحاد وأن قوته يستمدّها من سلطة هيئته التي تمثله . وهي لم تنجح لأنها تعمل كهيئة تعاونية فحسب ، وإن كان للتعاون في الوقت الحاضر من الأثر قسط وافر في نجاح معظم الأعمال خطورة إلا أن نجاحها يعزى معظمه إلى ما تقدمه من الخدمات الجليّة لأفرادها المنضمين إليها . وقد قسموا الصناعات المختلفة إلى مجموعات يربو عددها الآن على ثلاث وعشرين . وكل مجموعة منها قسمت إلى جمعيات تضم فروع الصناعة بأكملها . ومن المجموعات والجمعيات يتكون الاتحاد . فكل صناعة ترسل مندوباً بنسبة عدد الأعضاء المنضمين للاتحاد . وهؤلاء المندوبون يكونون المجلس الأعلى . والآخر ينتخب من بين أعضائه لجنة تنفيذية تتولى إدارة وتنفيذ كل القرارات . أما المجلس الأعلى فيتركب من ٤٠٠ عضو ويجتمع كل ثلاثة أشهر ويبحث فيما يعرض عليه من المسائل الاقتصادية . أما اللجنة التنفيذية فتجتمع كل شهر وتعمل على تنفيذ ما يحتاج إلى سرعة إنجاز . كذلك يناط بلجان فرعية فحص المسائل الهامة وتقديم تقارير عنها وقد تولى رئاسة هذا الاتحاد عدد عظيم من أقطاب الصناعة في إنجلترا كان أولهم المستر ددلي دوكر . أما رئاسته الحالية فيتولاها اللورد جينفورد ، ومركزه الرئيسي في لندن وله ستة عشر مكتباً في أقسام لندن وحدها في كل منها

سكربتير تعاونه لجنة محلية . يمثل هذا النظام البديع الدقيق تحفظ المصالح ويمكن معرفة وجهة نظر جميع الذين يهمهم أمر الصناعة في أقرب فرصة وعلى أتم منوال .

﴿ اللجان وعملها في إنجلترا ﴾

قلنا : إن الاتحاد يمد بكثير من البحوث للجان فرعية تقوم بها هذه اللجان تضم عدداً عظيماً من أقدر الاختصاصيين في كل ناحية من نواحي الصناعة أو الحياة الاقتصادية فهي تضم الاختصاصيين في الضرائب والانتاج والنقل والتأمين وفنون الصناعة وأشرطة السيما وغير ذلك . وعليه فيتجلى تقع كل هذه الهيئات وأثرها النفع في المعلومات القيمة التي يحصل عليها أعضاء الاتحاد لأن جهوده لا تقف عند حد رفع صوت المنتج عالياً ولقت نظر الحكومة الى غبن لحق به ، بل يعمل على إرشاده وتزويده بما يحتاج اليه حتى ترتقي أعماله وتعمم منتجاته . فلجنة الضرائب ترشد رجال الصناعة الى ما ينبغي عمله إزاء ضائقات الضرائب وكيفية التخلص من عبئها كتقليل ناحية من نواحي المصروفات مثلاً ، واللجنة التي يناط بها مسألة الانتاج تعمل على جمع المعلومات وتبويبها وخاصة ما يتعلق منها بالمواد الخام والمحاصيل السنوية ، وهي تبحث الآن كثيراً في مسألة الوقود لأن فكرة العالم متجهة مع الوجل الشديد الى المستقبل الذي تنضب فيه كميات الفحم من العالم أو من الممالك المخصوصة التي رسخت فيها الصناعة الراقية . وتسترشد اللجنة في عمل تقاريرها بأراء الفنيين من الجيولوجيين والخبراء في الصناعة واستهلاك الوقود وهي مستعدة لاعطاء بيانات وافية لأرباب المصانع الذين يهمهم كمية المستهلك

من الوقود والعمل على استفاد أقل كمية ممكنة
أما عن مواقف الاتحاد تجاه مسائل النقل في إنجلترا فحدث عنها ولا
حرج. فلجنة النقل مواقف كثيرة تفخر بها لما قامت به من الجهود
لتخفيض أجور النقل، ولا يعزب عنا أن السكك الحديدية لا تقوم بها
الحكومة بل تتولاها الشركات ولولا ما للاتحاد من قوة ما تمكن رجال
الصناعة من عمل أى تخفيض. أما اللجنة المختصة بمسائل التأمين فتشتغل
بجمع المعلومات عن شركات التأمين ومركزها المالى ومن جهة أخرى
تنصح من يريد التأمين باعطائه خيرة المعلومات عما يجب التأمين عليه
بصفة عامة وكيفية أنواع التأمين. ومما لفت نظر الاتحاد أيضا فى بحوثه
الاخيرة أن البضائع الانجليزية لم تصبح لها المكانة التى كانت لها قبلا من
الوجهة الفنية أو بعبارة أخرى نقص رواجها بسبب ألوانها وذوقها الجاف،
لذا أخذت هذه اللجنة تعمل لتلافي هذا النقص وتأسست فى السنوات
الاخيرة عدة مدارس لهذا الغرض استفادت المصانع كثيرا من تجربتها.
وأخيرا نجح الاتحاد فى التأثير على الحكومة حتى سنت قانونا لحماية صناعة
شرائط السينما والتصوير. وهما نحن نرى فى الاسواق المختلفة هذه الصناعة
تزاحم الامريكيين

(أثرها فيما وراء البحار)

لم يبدأ الاتحاد عمله فى الاسواق الاجنبية إلا منذ عام ١٩١٨ وقد
انتشر المثلون ووكلاء المصانع الانجليزية فى جميع أقطار الارض، ولكن
هذا النظام عدل فيما بعد بأخر عملي وهو أن المثلين يكونون بصفة

مستدعة في مراكزهم ثم يرسل الاتحاد مراسلين يدرسون الاسواق عن
كتب مع أولئك الممثلين ويضيفون الى دراساتهم كل ما يعن لهم من الآراء
والمراسلون على اتصال تام بالمركز الرئيسي يعثون اليه بمعلوماتهم ويمدونه
بنشاطهم بمجرد حصولهم على ما يهم الاعضاء ورسائلهم على جانب عظيم من
الاهمية وتبحث غالبا في حالات الطلب على مختلف المنتجات والسلع
ويعملون زيادته على بعض البضائع ونقصه بالنسبة للبعض الآخر ومساائل
التجارة عامة ، وهم يقومون بتوزيع وترجمة الكتالوجات بمساعدة الوكلاء
ويعثون أيضا بمعلوماتهم عن الفنادق ووسائل النقل في البلاد الاجنبية وما
تتقاضاه السفن البحرية وضرائب المواني والمراكب وما يطرأ عليها من تعديل .
هذا ، وكثيرا ما يحضر اجتماعات هذا الاتحاد ممثلون من بممالك القارة
الاوربية وأمريكا ليتبادلوا معهم وجهة نظر الامم الاخرى

{ خاتمة }

هذه الهيئة التي أتينا على شيء من أعمالها المجيدة لم تقم بها الحكومة ،
بل أنشأها ذوو الغيرة والاخلاص ، ونحن وان كنا لم ننجح في الماضي
في إدارة شركائنا التعاونية إلا أن لنا أملا عظيما في نجاحها في عصر نهضتنا
الاخيرة ، بعد أن أدركنا جميعا أثر التعاون في حياة الامم ولنا أسوة بمثل
هذا الاتحاد الذي بدأ صغيرا وما لبث أن اخترق الصفوف وأصبح مصدرا
يستقى منه رجال الصناعة ومرجعا ترجع اليه الحكومة الانجليزية في
الحصول على معلومات قيمة وعاملا من أقوى العوامل على انتشار التجارة
فيما وراء البحار . ولنا كل الثقة أن يعمل رجال الشركات التعاونية على تبديد
مألق بالاذهان في الماضي بسبب عدم نجاح فكرة التعاون في بلادنا

فنحن أحوج الام اليه . والحكومة قد قامت من جانبها بما يجب عليها وليس المهم تأسيس الشركات فقد أسست في الماضي ولكن الثبات والتعاقد وقوة العزيمة والاعتقاد بضرورة وفائدة التعاون هي التي تعمل على نجاح الفكرة فعملياً أن نرى أعمالها المنتجة قريباً فتتشل الفلاح المسكين من الوهدة التي سقط فيها بسبب اعتماد القطر علي محصول زراعي واحد .

المانيا تستعيد مكانتها الاقتصادية

مقدمة - أثر الاحتلال الفرنسي - عوامل النشاط - نقص نسبة عدد العاطلين
سياستها الجبركية - اليوم والغد

{ مقدمة }

في النصف الاول من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ انتهى آخر فصل من فصول الحرب الكبرى إذ تم انسحاب الجنود الفرنسيين من مدينة دورتمند الألمانية إحدى المدن الواقعة في وادي الرور الذي كانوا قد احتلوه (١) ، وقد تم جلاؤهم طبقاً لمعاهدة أبرمتها الدول قبل ذلك في لندن . ومنذ انتهاء الحرب يردد الحلفاء تهمة ياصقونها بالمانيا فيلقون تبعتها عليها وهي تنكرها بتاتا ، ويعلن رئيس جمهوريتها الحالي ، منذ عهد قريب ، أن لامسؤولية على بلاده . والحقيقة أن هذه الحرب كانت لابد منها

(١) لانزال فرنسا تحتل جزءاً صغيراً من حوض نهر الرين

لاصطدام المصالح الدوائية الاقتصادية في كثير من أسواق العالم . ومن الصعب تحديد المسؤولية بوجه عام فقد أخذت الدول توجس خيفة من استعداد ألمانيا الحربي والمركز التجاري الذي اكتسبته تلك الدولة الفتية التي تكونت بزعماء بروسيا ودهاء بسمرك ، وأخذت تعظم منتجاتها الزراعية والصناعية وتظهر من ضروب المهارة والمقدرة مابهر العالم وأدهشه بمن ظهر فيها من المفكرين ورجال الصناعة أمثال كروب وغيره وأساتذة الموسيقى أمثال بهوفن ، وشومن وبراهمس ، وشوبرت وغيرهم .

ولما وضعت الحرب أوزارها وأمضيت معاهدة فرساي في يونيه سنة ١٩١٩ اقتسمت الدول أملاكها فيما وراء البحار وقد نقصت مساحتها في أوربا أيضا الى ما يقرب من نصف مساحتها . وفرض عليها الحلفاء أن ترسل الى فرنسا كميات من القمح تعوض عليها ما كان يمكن استخراجها من المناجم الفرنسية ، لو لم يحصل ذلك التدمير الهائل في حدودها الشمالية حيث توجد مناجمها وأن تترك لها حقول القمح أيضا الواقعة في حوض نهر السار وأن يعمل انتخاب عام تحت إشراف عصبة الامم للاقتراع علي أى الحكومتين يرغبها الاهالي في حوض ذلك النهر ، وأن يكون ذلك سنة ١٩٣٤ أى بعد مضي ١٥ سنة من امضاء المعاهدة . وقد أذعنّت ألمانيا لكل هذه الشروط وسلمت مدرعاتها وسفنها الحربية وغواصاتها الى الحلفاء تعويضا لهم عن السفن التي غرقت أثناء الحرب ، ولم تكن سياستهم ترمي في كل ذلك الا الى القضاء علي تجاره الألمانية ، وقد نجحوا في ذلك الى حد ما إذ فقدت موانئها — خصوصا هامبورج وبرمن — ما كان لها من مركز تجارى هام

{ أثر الاحتلال الفرنسي }

إلا أن فرنسا لم تكفها هذه الشروط ، على إجحافها وصرامتها ، فاحتلت حوض نهر الرور وعلات ذلك برغبتها في تنفيذ قرارات مؤتمر الصلح ؛ وخصوصا ما يتعلق منها بالتعويضات . والواقع الذي يسجله التاريخ أن الحرب الكبرى كانت اقتصادية أكثر منها سياسية ، وأن قتل ولي عهد النمسا لم يكن إلا ذريعة اتخذتها الدول لإعلان الحرب ، لذلك سرعان ما أخذت نيرانها حتى رأينا الدول المنتصرة تضيق الخناق على المغلوبة وتعمل جهدها لمرقلة تجارتها وصناعاتها بكل الطرق المستطاعة . قد يقال حقا إن فرنسا باحتلالها لذلك الجزء الصناعي الهام في ألمانيا قد أخذت بثأرها بعد تلك الهزيمة القادحة التي ذاقها نتيجة لحرب السبعين وانسلاخ الألمان والورين عنها مدة تقرب من نصف قرن ، وكان ذلك بالرغم من المعارضه الشديدة التي أبداهها سكان المقاطعتين ، إلا أن الحقيقة الملموسة هي أن ذلك الاحتلال قد أدى لنتيجتين مائيتين سلبيتين : أولاها أن الاحتلال أو المراقبة الشديدة التي فرضتها فرنسا مدة طويلة ما كانت تؤدي إلا الى المشاكل المالية سنويا ، فكان علي الساسة أن يجتمعوا في نهاية كل عام ليتخذوا ما يمكن من الاجراءات في حالة تأخر ألمانيا عن دفع القسط المطلوب . ولا يمكن تعليل مثل هذا النزاع الا بسبب مراقبه الانتاج الذي يجب أن يترك حراً بلا تقييد ، وانه اذا كان ولا بد من دفع التعويضات فان ذلك ما كان يمكن تنفيذه وجيش الاحتلال منتشر في خيرة بقعة من الاراضي الألمانية . ولا غرابة إذن إذا رأينا الألمان يعملون في مصانعهم

سراً. وكثيراً ما اكتشف الفرنسيون مصانع تحت الأرض حتى لا يمكن تقدير ما تنتجه المصانع بالدقة .

أما النتيجة السلبية الثانية فهي هذه : إن فرنسا قد أنفقت مبالغ طائلة على جيش احتلالها دون أن تستفيد من ذلك كثيراً وقد كان يمكن إنفاق تلك المبالغ في إصلاح وتعمير ما خربته الجيوش الألمانية على حدودها الشرقية

﴿ عوامل النشاط ﴾

أدركت فرنسا هاتين الحقيقتين وأخذت تجلو عن الأراضي الألمانية وقامت باسترداد الولايتين اللتين أضاعهما نابليون الثالث سنة ١٨٧٠ . ومن جهة أخرى أخذت ألمانيا تستعيد مكانتها الاقتصادية وبدأت آثار نشاطها تظهر جلياً منذ مايو سنة ١٩٢٦ إذ أخذت التجارة الألمانية تظهر في الأسواق الأجنبية . ومما ساعد على نشاط المصانع فيها ذلك الشلل الهائل الذي اعترى الصناعة الإنجليزية بسبب مشاكل العمال ، وكان لذلك تأثير سيء في حالة مصر الاقتصادية إذ ظهرت فيها أزمة عظيمة أثرت في أسعار القطن بسبب قلة الطلب من جانب مصانع لنكشير وزيادة كمية محصول القطن في العالم ، ومن ثم كثر الطلب على الصناعة الألمانية التي كانت آخذة في الازدهار وقتئذ .

أما العامل الرئيسي في هذا النشاط فهو استتباب قيمة المارك فيها ، فإن فرنسا التي عملت جهدها لتحصل على التعويضات بكل الطرق لم تستفد كثيراً من ضعفها وتهديدها لأنها كلما فعلت ذلك أخذت الحكومة

الامانية في إصدار الماركات الورقية دون مراعاة مقدرة الامة الانتاجية، ودون ملاحظة الرصيد الذهبي . وقد قال وزير مالية ألمانيا في أغسطس سنة ١٨٧٣ : إن حكومة الرشتاغ يمكنها أن تصدر في اليوم ثلثي مجموع النقود المتداولة ، بل وصلت الحالة الى حد يخشى منه على خزينة الدولة . إذ كلما ضاعفت الحكومة ما تصدره من النقود الورقية كلما قلت قيمتها . وترفع الائتمان وتقل قيمة النقود التي في الخزينة الالمانية تبعاً لذلك ، وهكذا يظهر جلياً أن التضخم العملة ما كان يوماً طريقة لكسب الامة لان البائعين في الواقع يحصلون على أموال كثيرة حين يبيعون بضائعهم ، ولكن قيمة هذه الاموال قليلة بالنسبة لقيمة النقد الحقيقية . أما المشترون فيحصل لهم العكس إذ يحصلون على بضائع قليلة بنقود طائلة فيتضح إذن أن الزيادة الاجمالية في ثروة الامة التي تتخذ التضخم وسيلة لزيادة دخلها هي في الواقع زيادة رقية لا وجود لها .

هذه المساوئ التي تنتج عن التضخم عمدت المانيا الى التخلص منها ولم تجد حكومتها حلاً ناجحاً إلا إذا حددت الكمية التي تصدرها وتجعلها حسب الرصيد الذهبي لان إصدار النقود الورقية ينبغي أن يكون خاضعاً للقوانين والعوامل الاقتصادية

أضف الى ذلك ان بالجمهورية الالمانية مساحات عظيمة قابلة للزراعة، والالمان يعملون جهدهم ليحصلوا من الصناعة الزراعية على أعظم كمية ممكنة من المحاصيل بادخال الطرق العلمية الحديثة واستخدام الآلات في جميع نواحيها والاستعانة بالاسمدة الى غير ذلك مما يجعل العمال محتشدون في المدن الصناعية ويتركون المزارع لأنها يمكن فلاحها الآن بعدد قليل

من العمال .

وهذه الحقيقة في الزراعة الألمانية ظاهرة ، خصوصا إذا علمنا أن الفدان يأتي محصول من القمح يتراوح بين ٢٢ و ٣٢ بوشل ، وأن ما ينتجه الفلاح الألماني من ١٠٠ فدان يكفي لسبعين أو خمسة وسبعين شخصا بينما لا يكفي ما ينتج من نفس المساحة لأكثر من أربعين أو خمس وأربعين شخصا في إنجلترا . أما في الصناعة فلألمان قدم راسخ في معظم الاختراعات الحديثة وقد أخذ أقطاب الصناعة يستعملون أحدث الآلات واتخذوا أهتمامهم لكل ماعساه أن ينتج بسبب حوادث الاضراب . ولا يزال علماءهم يبحثون وينقبون ليستردوا نشاطهم وخاصة في الاسواق الاجنبية .

﴿ نقص عدد العاطلين ﴾

هذا ، ولعل أهم ظاهرة في الوقت الحاضر تشغل أرباب الصناعة وساسة الامم عامة هي مسألة البطالة وكيفية علاجها وهي من أهميات المشاكل التي كثيرا ما تؤدي الى نتائج خطيرة . ولا زلنا نذكر إضراب المعدنين الانجليز بسبب مطالبهم بتقليل ساعات العمل أو زيادة أجورهم . ويجدر بنا أن نذكر هنا أن إنجلترا التي خرجت من الحرب منتصرة واقتسمت مع الحلفاء أملاك ألمانيا ، لا تزال مسرحا لأعظم مشاكل العمال . ويمكننا أن نقول بوجه عام إن الزيادة في أجور العمال قد زادت فيها بما يقرب من ٩٠ الى ١٠٠ في المائة عما يقابله قبل الحرب . أما ألمانيا التي خرجت مقهورة فكان من المنتظر أن يكون جيش العاطلين فيها عظيما ولكن

ذلك لم يدم طويلاً ، إذ على أثر جلاء الجيوش الفرنسية عنها أخذت الحكومة تعالج أحوالها المالية بعزيمة قوية وجنان ثابت . وقد صدر احصاء رسمي في سنة ١٩٢٥ ظهر فيه بأجلى بيان ما قامت به الحكومة من الجهود ومقارنة حال الصناعة في تلك السنة بحالتها عام ١٩٠٧ حين كانت ألمانيا لا تزال قابضة على الألبان والورين وحوض نهر السار . ومن الإحصاء المشار إليه يتضح أن معامل الصلب قد زادت فيها بنسبة ٦٠٪ . وفي صناعة آلات البناء كانت الزيادة ٢٠٪ . وصناعة المعجلات والآلات زادت أيضاً بنحو ٧٤٪ . أما الصناعات الدقيقة وخاصة الكهربائية منها وما يتعلق أيضاً بصناعة النظارات الطبية فقد بلغت الزيادة ٢٣١٪ . وهكذا تجد نسبة متزايدة في كل ناحية من نواحي الإنتاج الصناعي بينما يقرر أقطاب الصناعة الأنجليز أن مصانعهم لا تقابل هذه الزيادة بمثلاً . وفي فبراير سنة ١٩٢٦ كان عدد العاطلين الذين يتناولون مساعدة ، سواء من الحكومة أو جمعيات البر والاحسان ، زهاء مليونين . وظل هذا الرقم في النقصان حتى ديسمبر من تلك السنة ولكنه عاد للزيادة حتى كان مارس سنة ١٩٢٧ إذ نقص عددهم نقصاً محسوساً : فبعد أن كانوا ١٦٩٦٠٠٠ أصبحوا ٤٩٣٠٠٠ الف شخص في التقرير الذي صدر في ١٥ يوليو من تلك السنة وما جاء أول أكتوبر حتى كان عددهم ٣٥٥٠٠٠ نفس وهي نسبة ضئيلة إذا قارناها بعدد السكان . ومن المحتمل جداً أن ينقص هذا العدد

﴿ السياسة الجمركية ﴾

لاتزال المانيا تعمل على حماية مصنوعاتها وتعمل الحكومة جهدها لتشجيع المصانع بكل الطرق ، ولولا الاعانات التي كانت تبها لمصانعها التي تستخدم البنجر في صناعة السكر ماثبتت هذه السلعة أمام المنافسة الاجنيه . ولما أدركت قيمة الارباح الطائلة التي يجنيها أصحاب السفن عمدت الى تشجيع الشركات الملاحية حتى بلغ عدد سفن شركة «مبورغ-أمريكا» قبل الحرب ١٧٠ سفينة حمولتها جميعاً نحو مليون طن . وقد كانت الغواصات الالمانية أثناء الحرب عدة الارهاب لكثير من الدول حتى بلغ ماأخرقته من السفن ماحولته ٠ ١٢٢٧٥٠٠ طن وسياسة الاعانات لاتزال رائد الحكومة وسياستها المتبعة الى الآن حتي أن المصنوعات الانجليزية تجد صعوبة هائلة في منافسة الصنادة الالمانية ، وحتى أن صادرات انجلترا اليها لم تتمد المواد الخام ، ونخص بالذكر منها الحديد ، وهذا ناتج بلاشك من سياسة الحماية التي اتبعتها المانيا فيما يرى صادرات المانيا لانجلترا تحوى كافة المصنوعات الصليية والمنسوجات على أنواعها . وهكذا يرى أصحاب الصناعة الانجليز والعمال بصفة عامة لا يستفيدون من مثل هذا النوع من التجارة ، واذا استفادت انجلترا فذلك عن طريق الخدمات التي يؤديها أصحاب السفن وأرباب المصارف ووكلاء الاعمال الذين يقومون بعمليات النقل وتسهيل إرسال البضاعة . وقد كان من المنتظر أن تراحم انجلترا المانيا بعد كبوة الاخيرة منها بسبب الحرب العظمى ، ولكن ذلك لم يطل إذ سرعان ما نفضت

عنها غبار الاحتلال الفرنسي وأخذت تستعيد مكانتها المالية حتى أن رجال الصناعة الانجليز صرحوا أخيراً أنه لا يمكن مزاحمة الصناعة الألمانية إلا إذا أنشئت المصانع الانجليزية في المانيا نفسها بسبب الرسوم الجمركية التي تجبها الحكومة من الواردات . وقد اقترح آخرون ضرورة تعاون الصناعة الألمانية والانجليزية والقضاء ، بقدر الامكان ، على المنافسة القائمة بين المملكتين . وهذا يدل بلا شك على مخاوف الانجليز من استعادة المانيا لمركزها الصناعي الممتاز الذي كان لها قبل الحرب وهم يرون أن المانيا التي تبوأَت مركزها اللائق بها في عالم الصناعة في بلادها بعد مدة وجيزة من جلاء الفرنسيين عنها — لا يصعب عليها أن ترجع علمها خافقاً فوق أسطولها التجاري وتعيد رواج تجارتها الى مكانتها فيما وراء البحار أيضاً

﴿ اليوم والغد ﴾

هذه هي المانيا التي ظن الحلفاء أن لاقامة لها بعد انهزامها . لقد أخذت تستعيد غار مجدها ، وها رجال الكيمياء والصناعة فيها يعملون على استرداد ما كان لهم من فضل ونخر بسبب اختراعاتهم ، وهم في ذلك مملوءون ثقة بالمستقبل . حتماً انهم قد أخرجوا للعالم الغازات السامة والغواصات التي تهلك الحرث والزرع ولكنهم أساتذة العالم في الكيمياء الصناعية بلا شك ، وها نحن نرى صناعة الالصبغ تكاد تكون احتكاراً في أيدي الاخصائيين منهم فيها . فهم رجال كد وعمل واجتهاد يعملون بعزيمة لا تعرف الكلال فيما يرقى بلادهم . وقد كان منظرنا أن نرى

اضطرابات هائلة بسبب إضراب العمال لأنها معرضة لذلك أكثر من
المجتمعات بسبب زيادة عدد السكان فيها بنسبة تفوق الزيادة في الأخيرة ،
ولكن الألمان يدأون على العمل ولا يلجأون الى الاضراب الا في
أحرج الظروف ، لأن الطلب المتزايد على صناعاتهم المتقنة - وخاصة
الاقمشة حيث تظهر فيها المهارة والدقة من حيث الصباغة - لا تسمح
للعامل بالتفكير في الاضراب خصوصا اذا راعينا أن الحكومة تمد يد
المساعدة للمصانع القليلة الدخل ، سواء بالاعانات السنوية أو بزيادة
الضريبة على الواردات

اليابان ومشكلة السكان

« نظرية مالتس ومدى صحتها »

تمهيد - نظرية مالتس - عدد السكان وطبقاتهم - النفوذ الاقتصادي

في منشوريا - مصر وسودانها

(تمهيد)

قال هيرودوت أبو التاريخ : « البحر يهب دائما القوة والمال بسرعة
أكثر من الأرض . كل من انغمس فيه أصاب قوة » وهذه اليابان
ترينا كل يوم من ضروب المهارة في الفنون والعلوم والآداب ، على
مختلف أنواعها ، الشيء الكثير . وهي ، وإن ظلت تسبح في دياجير الجهل

أحقاباً طويلة ، تحتقر المدنية الغربية وتتيه إعجاباً بصلفها وكبرياء أشرافها
شأنها في ذلك شأن الصين والشرق عامة إلا أنها أدركت في جيل واحد
ماسعى اليه الاوريون في أجيال.

ولقد قال أحد رجال المال الانجائز : إن ثروة فرنسا في كف المرأة
الفرنسية وثروة إنجلترا في بطن أرضها ، إلا أن الحقيقة المموسة أن
اليابان كثيراً للاخيرة منها أيضاً من قوة عزيمة واقتراب من أعظم
الاسواق العالمية وبسطة في النفوذ وقدم راسخة في الصناعة وولع شديد
بشؤون البحار . أنظر اليها وقد بدأت نهضتها عام ١٨٦٨ وأخذت تشيد
السكك الحديدية ، وتنشيء المصانع وتنشر التعليم على مختلف درجاته وتأمل
في نهضتها السريعة الخطوات الجريئة الوثبات فلا يساورك إلا الاعجاب
ممزوجاً بالسرور إذ بددت نهضتها ماقام في الازهان من أنه لا قائمة
للشرق . فهذه الامه البحريه تسرد اليوم على البحار الشرقيه ، بعد أن
نازلات الصين وتغلبت عليها ، وحاربت الروس وهزمتهم هزيمة فادحه ،
واستولت على بورت آرثر والنصف الجنوبي من جزيرة سخالين ،
واعترفت لها الدول بحمايه كوريا ، ثم دخلت الحرب الكبرى وانضمت
الى جانب الحلفاء ، فخرجت منها فائزة ، واستولت على أملاك المانيا على
ساحل الصين ، مكافأة لها على مساعدتهم ، وها هي اليوم إحدى دول
العالم الست العظام ، يخشي بأسها ، وتتقرب الدول اليها . وأخيراً فمن
عجب أن تتطلع في علمها فلا تجده إلا الشمس المشرقة وكأنها أرادت أن
ترسل اشعة حضارتها الجديدة الى الشرق لتبشبه من رقاذه .

﴿ نظرية مالتس ﴾

واليابان ، كسائر الامم الحديثة ، تعمل على إيجاد مستعمرات لآبنائها الذين يريدون بسرعة هائلة ولا بد لهم من موارد إنتاج تتناسب مع الزيادة المستمرة في عدد السكان . والواقع أن العالم سوف يواجه كارثة عظيمة ، إن آجلاً أو عاجلاً ، ونعني بها زيادة عدد السكان زيادة مضطردة لا تتناسب مع الزيادة في الإنتاج بوجه عام . وقد يما نبه مالتس الاذهان بنظريته الشهيرة وهي تلخص في أنه لما كانت مساحة الارض محدودة والاهلون في ازدياد سريع فستأتي ساعة حين لا تكفي المواد الغذائية تلك الزيادة . وقد أورد أرقاما استنتج منها أن عدد السكان يزداد وفقاً لمتواليه هندسية في حين أن ما تنتجه الارض من تلك المواد يزداد وفقاً لمتواليه عددية . ومن هذا توصل الى نتائج خطيرة ستأتي بأوخم العواقب ، وللفقراء خاصة . وقد بين أيضاً أن هذه النتائج لا مفر منها ولا يخفف من هولها سوى ما يصيب العالم من الامراض والحروب والمجاعات . وقد هزأ كثيرون بأقواله وكانت حججهم في ذلك أن الله يخلق الايدي العاملة مع الزيادة ولكن أنى لهذه الايدي الارض التي يملجونها والتي تنقص مقدراتها على الإنتاج مع توالي السنين !

حقاً إن هنالك أمماً تختلف فيها نسبة الزيادة عنها في غيرها . بل إن هنالك بلاداً يكاد يصح القول بأن شعبها آخذ في النقصان ولكن كلامه هو على وجه إجمال .

إلا أن أقواله لا تتفق مع روح عصرنا الحاضر لأن الاحوال والظروف قد تغيرت عما كانت عليه في العصر الذي عاش فيه ، ثم انه

غالى كثيراً فى نتائجه التى انتهى إليها وهو لم يتوصل إليها إلا بعد أن توم
أن قانون تناقص الغلة سوف تعاني آثاره الاجيال المقبلة . ولكن يحق
لنا اليوم أن نتساءل عن اليوم الذى لا يتناسب فيه الانتاج مع ما ينفق من
عوامله الأربعة .

وفى الواقع أن مطامع الانسان وأمانيه لا حد لها فهى تتطلب المزيد
دائماً . وما كان يكفي بالأمس عاد لا يكفي اليوم . وما من أمة إلا وتريد
أن تتفوق على غيرها فى وسائل الترف ورفاهة العيش . ومن طباع كل
امرىء أن يشتهي ما لغيره ويحاول تقليده فيه . وليس لمطالبه حد تقف
عنده . وعليه فلا بد للانسان من مضاعفة جهوده لاستغلال الموارد التى
يمكنه أن يسد منها حاجاته . ولا شك أن كثرة الحاجات تضع حداً
لزيادة عدد السكان وتحول دون الزواج الباكر وتنقص عدد الأسرة .
فهى بوجه الاجمال حبر عثرة فى سبيل كثرة النسل ، فضلاً عن أن
هناك ميلا غريزيا للاهتمام بصفات النسل أكثر من الاهتمام بكثرة عدده
فى الوقت الحاضر .

على أن آثار ذلك القانون يؤخر تأثيرها الاراضى التى لا تزال
الانسان يكتشفها والتى لم يستغلها الى الآن ، وأمامنا أمريكا التى لا تزال
تزرع زراعة خفيفة ، هذا الى ما يجفف فى العالم من المستنقعات ويصلح
من الاراضى بادخال طرق الري الصناعية وما يقوم به رجال الكيمياء
من البحوث فى طرق التعقيم وحفظ الاغذية مدة طويلة حتى لا يتطرق
إليها الفساد . وبالاختصار فان كل البحوث العلمية التى تزيد من إنتاجنا
الغذائى تعمل بلا ريب على تأخير تأثير قانون تناقص الغلة . ولا يفوتنا

أن نذكر الاسمدة سواء كانت طبيعية أم صناعية وقد كان من المؤكد تطبيقاً لقانون تناقص الغلة أن يقل الإنتاج في الأراضي المصرية بعد أن أنهكت قواها تلك السنين الطويلة المتعاقبة ولكن ما يجلبه النيل من الطمي سنوياً ، وما يصيب الأرض من السماد الطبيعي قد حفظ لها شيئاً من قوتها إلى الآن . ولكن علينا أن نذكر دائماً أن السماد الطبيعي لم يعد كافياً وأن جهودنا في سبيل الزراعة ينبغي أن تشمل كل الطرق العلمية الحديثة التي تستخدم الآن بنجاح باهر في أوروبا وأمريكا وهذا ما ننتظره من رجال شركات التعاون في بلادنا

{ عدد السكان وطبقاتهم }

قلنا ان نظرية مالتس لن تظهر آثارها السيئة بالنسبة للعالم بوجه عام إلا بعد أن تقف جهود الإنسان في عالم الاختراع ، ولكن اليابان قد أخذت جزرها تضيق ذرعاً بسكانها : ففي عام ١٩٢٥ كان عدد اليابانيين حوالي ٨٠ مليون نفس منهم ٦٠ مليوناً يقيمون في الجزر اليابانية نفسها . أما معدل الزيادة السنوى فيتراوح ما بين ثلاثة أرباع المليون ومليون نفس . وفي كل عام يظهر نقص تدريجى في مقدرة الأمة الانتاجية على سد ما تتطلبه تلك الزيادة السنوية . وهكذا فنحن لا نقال إذا قلنا ان اليابان على حافة مجاعة هائلة وخصوصاً بين الزراع والعمال : ففي المدن قد ضاقت المصانع بمالها فانتشرت البطالة ونسبتها في ازدياد ، وخصوصاً لو علمنا أن اليابان قضت خمس سنوات وهي تنفق مما ادخرته في السنين التي سبقتها حيث كانت أجور العمال أثناءها مرتفعة وشركاتها تكاد لا تعطى

أرباحا لمساهمها وكان من جراء ذلك أن اصطدمت البلاد في ربيع سنة ١٩٢٧ بأزمة مالية عظيمة . وكان من الانظمة المتبعة قديما أن تشمل العائلات الغنية الفقيرة برعايتها ولكن قلما تجد هذه العاطفة في الوقت الحاضر سبيلا الى قلوب الاغنياء . أما العمال العاطلون في المدن فلا يجدون عملا إذا هم أرادوا الرجوع الى الزراعة . وناهيك بالمدارس والجامعات التي ترفض طلبات ٥٠٪ من راغبي الالتحاق بها لعدم وجود محال لهم فيعودون أدراجهم وقد امتلأوا سخطا . وبذلك تجد الاشتراكية منبتا خصبا في عقول الشبيبة . أضف الى ذلك أن الحكومة أصدرت عام ١٩٢٥ قانونا للانتخابات قصرت فيه حق الاشتراك فيها على الذين يبلغون سن الخامسة والعشرين ولكن هذا القانون ألغي فيما بعد وأصبح الانتخاب عاما . وقد قدر عدد من يدخلون الانتخابات عام ١٩٢٨ زيادة عن عددهم في السنين الماضية بنحو ١٠ مليون ناخب جديد ولا يزال الساسة ورجال الحكومة يفكرون في كيفية استعمال هذا ألجم الفقير لحقه . وقد ظلت الطبقات الدنيا بلا حق في التصويت حتى هذا العام إذ خول لها القانون الجديد ذلك .

أما الامة اليابانية فقد كانت تنقسم الى أربع طبقات : وهم الساموراي ، والزراع ، وأرباب المهن الحرة ، والتجار . وكانت تعد الطبقة الاخيرة أحقرها شأنًا ولما أخذت اليابان بأسباب المدنية الحديثة وأعلنت المساواة بين جميع الطبقات تمكن التجار بما لهم من الثروة وللمامهم بشئون التجارة من الارتفاع الى مستوى الطبقات الاخرى بل ان منهم من حاز الاوسمة

والالقباب وأصبحت له مكانة تفوق ما للأشراف ثمانية مركزهم المالي و ثروتهم العائلية. أما الزراعة فلم يهتم ما نال اخوانهم إذ لا يزالوا يرزحون تحت عبء ثقیل من الاعمال وهو فلاحه الارض وخاصة زراعة الارز وهو الغذاء الرئيسي لأغلبية السكان مقابل جزء من المحصول : فالملأك يقرضون الزرايع ويتقاضون فوائد عالية تضاف الى نصيبهم في المحصول، وهكذا يظل الفلاح تابعاً لصاحب الارض ، وأينما لا تجد الاخير فهناك المقرضون الذين يقومون بما يقوم به المالك . هذا وبينما كانت اليابان تدخل الصناعة الحديثة في بلادها كان العمال يهاجرون ذرافات ووحداً من القرى الى المدن . إلا أنه نلاحظ أن عددهم لا يزال ضئيلاً بالنسبة للمشتغلين بالزراعة ففي معامل النسيج والصلب والكهرباء لا يتعدى مجموعهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ عامل منهم ربع مليون تنقص سنهم عن ١٦ سنة ، ٨٠٠ ألف من الذكور ، ٧٠٠ من الإناث . ولما كان قانون الانتخابات لم يعط الحق للنساء الى الآن فإن السياسة لا يعتمدون كثيراً على هذه الطبقة ويولون شجارهم نحو الزرايع والمقاطعات الزراعية

{ النفوذ الاقتصادي في منشوريا }

ومنذ أن ارتفع شأن اليابان في الصناعة اعتمد كثيرون من مفكرها أن حياة الامة في الصناعة وحدها ، ولذا لجأت الحكومة الى سياسة حماية التجارة : وهكذا ترى هذه الامة مسرعا للاحتكار والاعانات الحكومية التي جعلت مستوى المعيشة فيها مرتفعاً . وفي عام ١٩٢٦ . نجح أقطاب صناعة الحديد والبضائع الصليية في اقناع الحكومة بضرورة وضع ضريبة

عالية تعد في حكم الحماية على ما يرد منها من الخارج ، هذا الى ما تدفعه الحكومة من الاعانات السنوية لأصحاب المناجم التي تستخرج الحديد الخام وما تعطيه لشركات الملاحة التي تقوم بأعمال النقل العالمي . ومثل ضريبة البضائع الحديدية تفرض الحكومة نظيرتها على ما يرد من القمح رغبة منها في تشجيع زراعته ولكن سياسة الاعانات والحماية قد اصبحت تضر أخيراً بصخرة غلاء المعيشة مع ملاحظة أن المصنوعات الحديدية لم تصل الى نتيجة تقبض عليها من حيث الجودة والاتقان . وأما القمح فقد نقصت المساحة المخصصة لزراعته فلم ينتج عن ذلك إلا ارتفاع الاسعار وتضرر الفقراء . وأخيراً أدركت الحكومة أن التقدم في الزراعة يجب أن يسير جنباً الى جنب مع الصناعة ، وأنه من الخطأ أن نوجه جهود الأمة نحو ناحية واحدة من الانتاج . وأمامها لذلك ثلاثة اقتراحات ستمثل على تنفيذها قريباً وهي علي جانب عظيم من الاهمية : الاقتراح الاول هو مساعدة الفلاحين علي شراء ما يلزمهم من الاسمدة التي أصبحت لازمة ولا غني عنها ، خصوصاً في الاراضي اليابانية التي تزرع زراعة كثيفة ولكن أثمان شراؤها قد أصبحت عبئاً ثقيلاً لا يتحملة الفلاح كما بينا لما يدفعه لمالك الارض أو المزارعين من الفوائد وجزء من المحصول.

والاقتراح الثاني أن تعمل الحكومة ما في وسعها لمساعدة المستأجرين مالياً حتى يتمكنوا من شراء الارض ويصبحوا ملاكاً لها . أما الاقتراح الثالث وهو علي جانب عظيم من الاهمية فهو أن تريد الحكومة نشاطها في سياسة التوسع الاقتصادي في منشوريا ومنغوليا . ومن الواضح أن الدول قد اعترفت لها بحقوقها في تلك المقاطعات . ولا غرو فإن نجاحها

فى تلك المقاطعة سيؤدى حتما الى حل مشاكلها الصناعية والزراعية فى آن واحد بالتجاء من زيدون من سكانها عن حاجة البلاد اليهم ومنذ سنين مضت تفاوض اليابان حكومة منشوريا على أن تستأجر الاولى أراضي الثانية ، وقد بدأت فعلا هذه المفاوضات تتخذ صورة جدية وخصوصا فيما يتعلق بكل الحقوق والامتيازات التى وافقت الدول عليها. وبهذه المقاطعات أراض واسعة قابلة للزراعة واقامة اليابانيين فيها لا تساعد على تقدمها الاقتصادى والصناعى فحسب ، ولكنه يجعل لهم مركزاً تجارياً ممتازاً يجعلها تشرف على تجارة الصين وهى المنفذ الطبيعى للصناعة اليابانية لقرب موقعها الجغرافى . وفى الوقت الحاضر لليابان سواق لتصريف بضائعها أولها شمال أمريكا وثانيها آسيا . أما الاول فتصدر اليه المواد الكمالية كالحرير والشاى ، ولا ينتظر أن تزيد العلاقات الاقتصادية بينهما ولكن الاسواق الاسيوية تعد من أعظم أسواق الاستهلاك وتصدر اليها اليابان البضائع القطنية والمواد الغذائية والاواني الزجاجية والفخارية . وتعد الصين بحق من أعظم عملاء اليابان وكل نشاط تجارى تقوم به فى منشوريا يمكنها بلا شك من أن تتبوأ مركزاً يساعد على منافسة الامم الاخرى بسهولة تامة

﴿ مصر وسودانها ﴾

والآن : فهذه بلاد اليابان ، شعرت بزيادة عدد سكانها فأخذت تتلمس الطرق لايجاد منافذ لهم ينشرون فيها تجارتهم ويروجون سلمهم ومصر التى تقدر الزيادة السنوية فيها بـ ٢٠٠ ألف نفس مقبلة على هذه الازمة

بعد سنين قليلة والمصرى لا يميل الى الهجرة سواء الى أوروبا أو أمريكا ولكنه سيضطر اليها على كل حال وإن يجد أرضاً لا تزال تحتاج الى ساعده المقتول إلا في بلاد السودان فلنذكر ذلك جميعاً ولنعلم أن تلك الزيادة المستمرة في عدد السكان لا تجد منفذاً طبيعياً إلا في تلك الاراضي التي يشترك أهلها معاني اللغة والعادات والقومية. والسودانيون وإن اختلفوا عننا في البشرة إلا أنهم يكونون معنأمة واحدة هي أمة النيل ، وقد عاش أهالي القطرين كأمة واحدة منذ أن انبلج فجر التاريخ وأعاد ضمه الى مصر مؤسس الأسرة الملكية ، وكان لهذا القطر مندوبون يمثلون أديالي المديرية السودانية في كثير من الهيئات التشريعية .

نعم لقد أتى على مصر حين من الدهر كانت ميزانيتها مرتبكة فلم تقدر على كبح جماح نائثر ثمل بانتصاره على وحدات الجيش المصرى ولكنها استعدناه بدمائنا وأتفقنا عليه الملايين من خزائنتنا فلتكن لنا قلوب ملؤها الايمان بحقنا الثابت في تلك البلاد ولنتيقن جيداً أن لاهياة لنا بدون السودان

أجور العمال في إنجلترا

منذ عام ١٩١٩ تصدر وزارة العمال في إنجلترا ، بين آن وآخر بيانات احصائية تنشرها في جريدتها الرسمية وتستعرض فيها ما اعترى معدل الاجور من زيادة مضطردة اذا هي قورنت بما يقابلها عام ١٩١٤ . وقد أصدرت أخيراً بيانا قابلت فيه مستوى الاجور في سبتمبر سنة ١٩٢٧ بما كانت عليه في نفس

الشهر من سنة ١٩١٤ وهذه الأرقام تعد بحق خير مرشد لاستقراء مسألة العمال وأجورهم بوجه عام. ومستوى الأجور التي يتناولها العامل في كل أسبوع قد ازدادت في جملتها بما يتراوح ما بين ٧٠ و ٧٥ في المائة عما كانت عليه قبل انفجار الحرب الكبرى. ولكن هذه الزيادة لا ينتظر أن تزيد عن ذلك في الوقت الحاضر بل يلاحظ أن الأجور قد ثبتت في كثير من بقاع العالم ولا يعتبرها الآن ما كان يظهر من حين لآخر من ارتفاع وهبوط كما كان الحال أثناء الحرب العظمى وما تلاها حتى كانت سنة ١٩٢٢ إذ لم ترتفع بعد ذلك الأجور.

ولا يمكن تحليل أسباب ثباتها إلا إذا رجعنا إلى حقيقة تكاليف المعيشة لأن أحوال العالم الاقتصادية كانت قد بدأت في الاستقرار بعد أن اضطربت بسبب قيام الأمم بالشؤون الحربية بل أخذت كل أمة تستعيد ما كان لها من المكانة في عالم الصناعة والاختراعات وبدأت المصانع تنتج لتؤمن الأسواق الأجنبية بعد أن كانت تعمل لمد الجيوش بالذخائر اللازمة للحرب. وأجور العمال تعد من أمهات المسائل الخطيرة في إنجلترا وهي وإن كانت مرتفعة إلا أن ذلك راجع بلا شك إلى كثرة انهم الانتاجية التي يمتازون بها ولا يضارعهم في ارتفاع أجورهم إلا العامل الأمريكي ولكن الأخير إذا تناول أجراً مرتفعاً فذلك اغناء بلاده ووفرة خيراتها. أما الإنجليز فلا ينظرون الآن إلى ارتفاع الأجور ببلادهم بعين الرضى. ويؤكد الكثيرون أنها لا تتناسب مع الانتاج وانها من أهم الأسباب التي دعت إلى عدم رواج المصنوعات الإنجليزية فيما وراء البحار لارتفاع أسعارها. ولا شك أن وجهة نظرهم وإن اشتملت على حقيقة راهنة إلا أننا نشك كثيراً في استطاعة قطاب الصناعة الإنجليزية إجراء أى تخفيض في الأجور وذلك للعلاقة الشديدة التي بين الأجور ونفقات المعيشة لأنه كلما تقدم الإنسان في المدنية زادت

حاجياته بل وتظهر أشياء جديدة كان يراها في الماضي كالية ولكنها الآن تعد في حكم الضروريات فالعامل اليوم هو غيره بالأمس والعامل الانجليزي لا يقل منزله نخامة عن منازل الطبقة المتوسطة وأحياناً الغنية في بلادنا ومن جهة أخرى نرى أن للعامل النفساني تأثيراً كبيراً في الاجور ومثل ألف العامل أجراً مرتفعاً فلا يمكن تخفيضه مادام مستوى المعيشة بقاءً على حاله .

ويفضح من تلك البيانات أيضاً أن الاجور لم تكن متمشية مع تكاليف المعيشة في المدة ما بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٢ وذلك راجع الى التقلبات السريعة التي كانت تنتاب الاسعار في تلك المدة ولعدم ثبات قيمة النقود وهذا ما يحدث غالباً على أثر الحرب للارتباكات المالية التي تحدث بالبلاد ولخزينه الحكومة بوجه عام إذ لا تسكون قد انتهت من تسوية ديونها التي تسكون قد اقترضتها ، ثم اننا إذا تأملنا في هذه الاحصائيات لرأينا أن الاجور قد أخذت في الاستقرار منذ ثبات الاسعار أي منذ سنة ١٩٢٢ ولا يزال الحال كذلك حتى أيامنا هذه ولكن ينبغي أن نلاحظ أيضاً أن تكاليف المعيشة قد أخذت أخيراً في الهبوط وهذا ما يراه أقطاب الصناعة الانجليزية وبحاولون تخفيض الاجور نتيجة لذلك . هذا ويمكننا أن نستنتج منها أيضاً أن الاجور كانت آخذة في الصعود تدريجياً من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩١٤ ولكن صعودها هذا لم يكن سريعاً أو فجائياً وعليه فيمكننا أن نقول أنه كان بمثابة ارتفاع تدريجي نظراً لزيادة تطلبات المعيشة والتي نتجت عن تقدم الانسان في الحضارة والرفق . فلو أن هذه الزيادة التدريجية المتمشية مع التقدم الطبيعي للحياة العامة قد سارت في طريقها ولم تعترضها الحرب العظمى وما جرت به من نقص في قيمة النقود وارتفاع في النفقات العامة للمعيشة لما زادت أجور العمال كما قدر الاخصائيون عن ١٥ في المائة عن مستواها في سنة ١٩١٤ ، لذلك يرجو أقطاب الصناعة في بريطانيا

وقد أخذت الاسعار في الاستتباب أن ترجع الاجور الى حدودها العادية الطبيعية وهم لا يقصدون بذلك أن ترجع الى ما كانت عليه قبل الحرب ولكنهم يرون أن الزيادة اذا عادت ٣٠ في المائة عما كانت عليه فلا غبن في ذلك على العامل كذلك يتبين ارتفاع الاجور في خمس صناعات هامة تضم عدداً وافراً من العمال وهي صناعات البناء والتعدين في مناجم الفحم والزراعة والهندسة والسكك الحديدية ولم يأت التقرير بأجورهم الا منذ عام ١٩١٤ نظراً لما امتازت به حالتهم من ارتفاع هائل عقبه هبوط سريع وأهم ما يمكننا استنتاجه أن الاجور في الخمس صناعات كانت تسير جنباً الى جنب حتى وصلت الى نهايتها عام ١٩٢٠ ولكن هبوطها كان يعكس ذلك إذ لم يكن منتظماً أو متناسباً وذلك راجع بلا شك الى علاقة العمال بأصحاب رؤوس الاموال ثم الى قوة نقابات العمال التي ينتمي اليها كل عامل . وهناك أمر جدير بالعناية وهو ان عدم المساواة في نسبة تخفيض الاجور كان موضع عناية الكثيرين من المولدين لذلك عمدوا الى العمل على مساواتهم وهذا سبب تقارب بعضها أحياناً ولكن أجور الفحميين قد أخذت مع ذلك في النقصان أخيراً .

وعلى ذكر نقابات العمال نقول ان لها فضلاً عظيماً في حل معضلة مستوى المعيشة حتى اقتنع الممولون بأن للعامل حقوقاً ولا يليق به أن يعيش في مستوى أقل من حد معين فالعامل اليوم يحدد هذا المستوى والممول يحدد انتاجه تبعاً لذلك ولكنه يعمل ما في استطاعته ليحصل على انتاج يعادل كل زيادة في الاجور واذا كان مستوى المعيشة المحلى في مقاطعة ما أعلى منه في أخرى فان الممول يجعل الامال يشتغل لينتج أكبر كمية ممكنة وعلى ذلك فنظرية تحديد الاجور حسب مستوى المعيشة للعامل لا تتنافر مع نظرية تحديد الاجور حسب كفاءة العامل التي

تحدد مرتبه فاذا اتضح تناسب المرتب مع الانتاج تناول العامل ما يريد من أجر. ولا نقصد بذلك أن العامل في قدرته أن يرفع أجره كلما نراه له ذلك أو كلما رغب في الزيادة في الاتفاق ولكن تقابلات العمال هي التي تحدد الآن مستوى المعيشة وكل ما يدعو الى التفاف العمال حول تقابلاتهم يزيد من قدرتهم على تحديد أجورهم. هذا ويجدر بنا أن نشير أيضا الى حقيقة هامة وردت في تقرير وزارة العمال وهي أن الزيادة العامة في الاجور عن الساعة قد زادت بنسبة تراوح ما بين ٧٠ و ٧٥ في المائة وذلك في مجموع أيام الاسبوع كما بينا ولكن الزيادة الحقيقية في الساعة هي بنسبة ٩٠ و ١٠٠ في المائة ولبيان سبب هذا الفرق نقول أن تكاليف الانتاج تتوقف كثيرا على أجر العامل الذي يتناوله وبعبارة أخرى اذا زيد أجر العامل الاسبوعي نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة تختم على الممول أن يرفع أجره في الساعة بنسبة عظيمة لان ساعات العمل قلت كثيرا وحتى لا نبالغ في أن الزيادة هائلة ؛ نقول أن العامل يعوض الى حد ما عن تلك الساعات التي لا يعمل خلالها بزيادة انتاجه نتيجة لما يأخذه من الراحة اللازمة لاستعادة نشاطه.

حقيقة أخرى ينبغي أن نسجلها وهي أن العامل العادي قد زاد أجره بنسبة تفوق الزيادة في أجر الطبقات الراقية من العمال الفنيين ولعل ذلك يرجع الى كثرة عدد العمال العاديين وعدم مقدرة أصحاب رؤوس الاموال على زيادة النسبة تدريجيا لجميع طبقات العمال.

مناجم الفحم في أوروبا

« سياسة الدول إزاءها »

مقدمة — إنجلترا واضراب سنة ١٩٢٦ — فرنسا ومنع استيراد الفحم —
سياسة الممالك الأخرى — مصر والقوى المحركة

{ مقدمة }

منذ أكثر من مائة عام ، كانت الأخشاب مادة الوقود ، ولم يستعمل الإنسان مادة أفضل منها قبل الاهتداء الى قوة البخار . إلا أن الكثيرين يؤكدون أن الصينيين استخدموا الفحم منذ الأجيال الأولى وببلادهم أغني مناجم الفحم ولو أن الصينيين لا يستخرجون منها إلا ما ندر . وقد عرفه أيضا قدماء الإغريق والرومان ، ولكن استعماله كقوة محرركة لم يعم إلا منذ الانقلاب الصناعي .

وهذه المادة لا يظهر مالها من الأهمية ومن الأثر الاقتصادي إلا في الممالك الصناعية . فأى شئ يصيب حركة استخراجها يؤدي حتما الى نتائج وخيمة لاتقل عما يصيب الفلاح المصري على أثر هبوط أسعار القطن ، وما يصيب البلاد من اضطراب في الحركة الاقتصادية . فالفحم مادة التدفئة في منازل الممالك الشمالية من السكر ، والقوة المحركة للصناعة عامة ، ومنه يستخرج الغاز الذي يستخدم في الإضاءة والتدفئة وهو ينبوع لا ينضب لرجال الكيمياء الذين يستخرجون منه المواد

اللازمة للمصباغة والامونيا التي تستخدم في صناعة كثير من الاسمدة الصناعية .

ربما تجب ملاحظته أن حقول الفحم قد أدت الى نشر مدن مختلف اختلافاً كلياً عن بقية المدن في طبيعة تكوينها ، فهي مجموعة من حقول مشتتة تتكون منها المدينة . ولا يزال سكان مدينتي جلاسجو وبيزلى يتنازعان في أيهما صاحبة للآخرى مما يدل على صعوبة التفرقة بين المدينين ولو أننا قارنا بين مدن إنجلترا التي نشأت أثر الانقلاب الصناعى وبين تلك التي قامت فيها الصناعة الألمانية لا تضح لنا جلياً أن الصناعة انتقلت في الاولى الى حيث يوجد الفحم ، أى أنه قد ظهرت فيها مدن جديدة بينما قامت الصناعة في مدن الثانية التي لها شهرة تاريخية .

والفحم هو بقايا أشجار اختفت في العصور الاولى تحت الارض بسبب ما ينتاب القشرة الارضية من التغير بفعل الحرارة الباطنية ، فقدت جزءاً عظيماً من الايدروجين والاكسجين ولم يتبق فيها سوى الكربون ويوجد بين الصخور طبقات عظيمة منه قد يبلغ سمكها أربع أو خمس أقدام وقد لا يتجاوز أحياناً ثمانى عشرة بوصة . والمعدنون الذين يشتغلون في مناجم يلاقون مشقات عظيمة عند استخراجهم . وإذا كانت طبقاته كثيفة أمكن العامل أن يتف متصباً أثناء عمله ولكنه يضطر الى الجلوس إذا كانت الطبقات رقيقة . والحقيقة أن العامل في مناجم الفحم يتعرض لخطر جسيمة نتيجة الرطوبة التي تحيط به والتي قد تصل الى فيضان يؤدي الى غرق الكثيرين من العمال . وبالعكس قد تشتد الحرارة أو ينتشر الغاز الذي يؤدي الى اختناقهم في لحظات معدودة ، فلا فائدة

اذن إذا سمعنا عن اضرابهم بين آونة وأخرى ، فعليهم قوام الصناعة ونجاحها يعزى اليهم ويكفيمهم ما يتعرضون اليه من الاخطار التي لا يبالون بها كثيرا وهم ينتظرون إزاء ذلك الراحة الكافية والاجور التي تتناسب مع جهودهم .

﴿ إنجلترا واضراب سنة ١٩٢٦ ﴾

وقد اشتهرت بلاد الانجليز ، منذ قيام الصناعة الحديثة ، بوجود كميات عظيمة من الفحم الامر الذي ساعدها كثيرا على أن تتبوأ مركزا ممتازا بين الامم الصناعية فلا توجد أمة تتفوق عليها في الوقت الحاضر سوى الولايات المتحدة التي يبلغ ما يستخرج من مناجمها حوالى ٥٠٠ مليون طن ، أما بلاد الانجليز التي تنتج أكثر من نصف هذه الكمية فقد امتازت بمجوار السواحل ، هذا الى الحذق الوراثي الذي يمتاز به العامل الانجليزى مما لا نظير له في سائر الممالك الصناعية الاخرى .

ولا شك أن لكفاية العامل فى الإنتاج دخلا عظيما فى رخص المنتجات : فالعامل الانجليزى عماد الثروة فى بلاده وكفايته تعد من الثروة العامة فيها . إلا انه بالرغم من مقدرة العامل وكثرة إنتاجه لا يمكننا أن نجزم بان زيادة أجره فى السنوات الاخيرة أصبحت تتعادل مع تلك الكثرة لان الاجور قد زادت حتى أصبحت ضعف ما كانت عليه قبل الحرب . وقد تنبأ الاستاذ جيفونز سنة ١٨٦٤ « بأن اثمان الوقود سوف تزيد فى أجل قصير الى درجة تؤثر فى تجارة البلاد الانجليزية وصناعتها تأثرا سيئا ، وانه سوف يكون من وراء ذلك ما يوقف التقدم والرقى

الصناعى الذى تقدمت به إنجلترا ببقية الامم ، وقد ظهر تأثير أقواله عام ١٨٧١ اذ تشكلت لجنة لبحث مسألة الفحم وما يتفرع منها من مشكلات الاجور وساعات العمل ونصيب العامل من الراحة وحقوقه ازاء اصحاب رؤوس الاموال . وأول اضراب يذكره التاريخ للمعدنين كان عام ١٨٩٣ واستمر ١٧ اسبوعا وكان من أهم نتائجه تنبيه الاذهان للحالة السيئة التى كان المعدنون يعملون فيها . أما اضراب العمال الذى قاموا به سنة ١٩٠٦ فقد أثر تأثيرا سيئا فى الصناعة الانجليزية . والحقيقة ان اضرابهم قد قضي على آمال المنتجين عامة . وامتازت تلك السنة بأزمة عالمية شملت كثيرا من الاصقاع ولا تزال الامم الزراعية والصناعية تعاني آثارها الى الآن فكانت أهم ظواهرها قلة فى الاستهلاك ، وهبوط هائل فى الاسعار ، وزيادة فى عدد العاطلين . لذلك لا غرابة إذ رأينا إنجلترا تن من آثار تلك الصدمة ولكنها أثبتت للجمهور الانجليزى أن لا مندوحة من العمل على ابتكار خير الطرق لتخفيض أثمان تكاليف السلع لان العمال الذين طالبوا بزيادة أجورهم لم يلجأوا إلى ذلك الا نتيجة لنلاء المعيشة . وفي أثناء تلك الازمة كان أصحاب المناجم لا يجدون بدا من اغلاقها تخلصا من اعبائها . ولم يأت نوفمبر سنة ١٩٢٦ حتى بلغ عدد المناجم التى أذلقت ٢٨٦ يشتغل فيها ٣٠ ألف عامل . الا أن بعض المناجم الاخرى لجأت الى حل ناجع وقها شر الاغلاق وايقاف العمل فيها ، وذلك بانضمامها لبعضها وتوحيد ادارتها اقتصادا فى النفقات وهو حل وإن أفاد أصحاب رؤوس الاموال الا أنه عاد بضرر لبعض العمال ، وقد حصل ذلك فى مقاطعات كثيرة أخصها ويلز الجنوبية ويوركشير الجنوبية أيضا . وهذا الانضمام

قد أدى الى انتاج أقصى ما يمكن تحت اشراف إدارة مشتركة . وبلغ ما يستخرج من مناجم المقاطعتين نتيجة للنظام الجديد خمسة ملايين من الاطنان في العام

{ فرنسا ومنع استيراد الفحم }

أما الحكومة الفرنسية فقد عمدت أخيراً الى حماية أصحاب المناجم من المنافسات الاجنبية وأرادت في الوقت نفسه أن تشجعهم ليزيد ما يمكن استخراجه من المناجم الفرنسية ، لذلك صدر قرار في مايو سنة ١٩٢٧ بمنع استيراد الفحم إلا بترخيص من الحكومة ولكن قرارها لم يأت بما كان متظراً من زيادة التجارة الفرنسية في الفحم أما قبل صدور قرارها فقد كانت فرنسا تستورد بمعدل ٦١٠.٦١٠ طن في الشهر من الفحم منها ٧٩٢.٩٠٠ طن كانت تستوردها من انكلترا وقرارها هذا قد ينتهي في أول عام ١٩٢٨ ولكن هناك جهوداً عظيمة يبذلها أصحاب المناجم ليحملوا الحكومة على الاستمرار في سياستها ، ولكن الاحصاءات قد أثبتت أن النقص في استيراد الفحم لم يحصل إلا بالنسبة للواردات الاجنبية الالمانية وان واردات فرنسا من الفحم لم يهبط رقمها كثيراً . ولكن من الواضح أيضاً أن سياستها قد نجحت الى حد كبير في تصريف كثير من المخزون من الفحم في أسواق فرنسا ، إلا أن هذه الاجراءات لم تعد أنها علاج وقني لا يمكن أن تعول عليه الحكومة ولكن اصلاح مناجمها الواقعة على حدودها الشمالية الشرقية والتي خربتها أثناء الحرب الكبرى هجمات الجيوش الالمانية المتوالية يؤدي الى ثبات مركزها أمام

المنافسات الاجنبية ولو الى حد ما . ومناجمها تحتاج الى كثير من
الاصلاح الذى يمد اليها مكائنها التى كانت لها قبل الحرب .
على أننا نرى من ناحية أخرى أن المناجم الفرنسية لا تكفى ما تحتاج
اليه المصانع الفرنسية ، ولذا فلا يمكن لفرنسا أن تعتمد على مناجمها فحسب
أما المناجم التى فى الهضبة الوسطى فهى أساس الصناعات التى تقوم فى سذت
اتين وغيرها ، حيث توجد مناجم الحديد بكثرة فيه كمن استخرجه
واستخدامه فى الصناعة . هذا الى أن الفلاحين يقومون بتربية دودة القز
فى الجزء الادنى من حوض نهر الرون . ويمكننا أن نقول بوجه عام أن
قلة مناجم فرنسا قد أدت الى تأخرها فى الصناعة اذا نحن قارناها بالانجلترا
والمانيا والولايات المتحدة . واذا أضفنا ما يستخرج من حوض نهر السار
الى ما ينتج من سائر المناجم ما تمدي مجموع المستخرج خمس ما تدره مناجم
انجلترا . وقد نبع عن ذلك أن أعمال التعدين وتجارة الفحم أصبحت فيها
محدودة . فبينما نرى أن نسبة الفلاحين الفرنسيين تفوق الصناع منهم نرى
عكس ذلك فى انجلترا فالصبغة الزراعية تغلب فى الاولى ، بينما نرى مدن
الثانية القائمة ودخان مصانعها يملأ الجو ويفسد الهواء فيها .

﴿ سياسة الحكومات الاخرى ﴾

وقد حذت أسبانيا حذو فرنسا عند ما أصدرت الاخيرة قرار ما يو
تشجيعا لاستخراج الفحم فى بلادها ولكنها اتبعت طرقا عملية لتحقيق
أغراضها فحتمت على بعض الهيئات أن تستهلك نسبة معينة تتراوح ما بين
٥٠ و ٩٠ ٪ من مجموع ما تستنفذه أفران معاملها . وأهم هذه الهيئات

الاسطول الاسباني والشركات الملاحية التي تمد اليها الحكومة يد المساعدة ، وكذلك السكك الحديدية ومعامل استخراج الغاز وبالجملة جميع الهيئات التي تقوم بالخدمات العامة . وقد تبعت سياستها مستعمراتها في ذلك أيضا إذ حتمت على محطات الفحم فيها أن تستورد الفحم المستخرج من المناجم الاسبانية . ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن ما يستخرج من مناجمها لا تزال أثمانه مرتفعة بالنسبة لما يرد من الخارج . أما أرباب الصناعات فيها فقد أدركوا عظم الفرق بين الفحم المستخرج من مناجم بلادهم وهو من نوع واطيء هذا الي غلو ثمنه ، ولذلك فهم يطالبون حكومتهم الآن بإيقاف قرارها وإباحة إستيراد الفحم من الخارج بدلا من اضطرارهم الى استعمال فحم بلادهم ويعرف باسم فحم استوريا ، وهم لا يرون في ذلك أى ضرر لان فحم بلادهم يصدر الى الخارج وتستورد بلادهم أنواعا جيدة . هذا الي أن فحم مناجمهم يستخدم لاغراض خاصة .

أما بلجيكا فتعبر الآن مصدرة وموردة للفحم في آن واحد فهي تصدر الأنواع التي تحويها مناجمها لتستورد منتجات عالية النوع . ويمكننا أن نقول بوجه عام أن سياستها التجارية ليست متناسبة فارة يرتفع رقم صادراتها وأخرى يرتفع رقم وارداتها ، ولكن المستخرج من مناجمها الآن أكثر مما كان قبل الحرب إذ قامت الحكومة باصلاحها وجعلتها صالحة للاستخراج بعد أن دمرتها الجيوش الالمانية ، ولكن صناعة التعدين عامه آخذة في النقصان بسبب المنافسات الاجنبية . وقد كانت حكومتها تريد تقييد الوارد من الخارج ، ولكن التجربة التي قامت بها فرنسا واصطدمت بالفشل التام جعلت الحكومة البلجيكية

تعديل عن فكرتها ، ولكنها ألقت لجنة مهمتها بحث مسألة الفحم وما يجب على الحكومة أن تتخذه لإزائها ، وذلك لان العمال في حالة قلق شديد ولا تزال البلاد تنتظر أعمال تلك اللجنة ونتيجة محوئها بفارغ الصبر .

وقد ظهر أخيراً منافس عظيم لانكلترا في تجارة الفحم وهي هولنده التي لم تكن ذات أهمية تذكر في تجارتها وخصوصاً قبل الحرب التي جعلتها تذوق الامرين لتخريب كثير من المناجم التي في القارة وانصراف بريطانيا الى تمويل أساطيلها ومعاملها : ومملكة هولنده تعد في الواقع قطراً زراعياً أكثر منه صناعياً ولكنها أخذت تعمل على تشجيع أصحاب المناجم حتى أنه يبلغ ما تستخرجه الآن في العام نحو ثمانية ملايين من الاطنان وهي في الوقت نفسه تعد من الممالك التي تستورده لان مقدار إنتاجها لا يكفي لما تحتاج اليه معاملها . وقد أدركت ضرر اعتمادها على الدول الاخرى وخصوصاً أثناء الحرب حين ترتفع أثمان الوقود ارتفاعاً فاحشاً .

وتستورد إيطاليا من الفحم بمعدل ١٥ مليون طن في العام ، وكانت تستورد عشرة ملايين طن قبل الحرب ، وتعتمد في ذلك على انكلترا ولكن حوادث الاضراب وما نتج عن الحرب الكبرى من زيادة أجور العمال في انكلترا جعلها تعتمد على المانيا كما تعتمد الآن أيضاً على هولنده . ونذكر أنه في أثناء اضراب العمال الانكليز الاخير اعتمدت إيطاليا على أمريكا في استيراد ما يلزمها من الفحم . ويمكننا أن نجزم أن العلاقات الاقتصادية بين المانيا وايطاليا آخذة في الازدياد زيادة مضطردة بدليل

أن ما استوردته الثانية من الاولى من القمح قبل الحرب لم يتعد ٨٩٠ ألف
الف طن ولكنها استوردت حوالى تسعة ملايين طن عام ١٩٢٧. وينبغى
أن تذكر أن إيطاليا وإن استوردت كثيرا من القمح إلا أنها تعد في
مقدمة الممالك التى تستخدم القوة المائية في إدارة الآلات وتسيير قطرها
الحديدية.

ونذكر أخيرا بولنده ومركزها بالنسبة لمادة الوقود التى تعتبر
الآن عماد الصناعة في كل قطر فكانتها الاقتصادية لا تقل الآن عن مكانة
الدول الأخرى بعد أن نالت استقلالها ولكنها تعتمد كثيرا على الموانئ
الألمانية لتصدير القمح. وقد ظهرت مقدراتها أثناء حركة الاضراب في
انكلترا إذ زادت صادراتها زيادة عظيمة نظراً لقربها من أسواق القارة
الأوروبية ولرخص أجور العمال بها. ولذا تحاول بولنده أن تقنع رجال
الحكومة الألمانية ليوافقوا على منح التسهيلات اللازمة لاستيراد القمح
البولندى. ولكن الألمان يعارضون هذه الفكرة كثيراً ويعملون على
إحيائها بكل قواهم لأن بولنده لا تصدر القمح إلا لأنه يزيد عن حاجة
مصانعها فتعرضه بأسعار منخفضة، وهذا يعود بلا شك بأوخم العواقب
على أصحاب المناجم وأقطاب الصناعة الألمان. ثم إن روسيا وإن كانت
من أغني الأمم لا متلاكها مساحات عظيمة تحوى مناجم عدة وهي لا تقل
عن ٨٠ ألف ميل إلا أن حركة استخراج القمح ضئيلة إذا قيس بالنشاط
الذى نراه في الممالك الصناعية الأخرى أمثال انكلترا وألمانيا.

﴿ مصر والقوى المحركة ﴾

والآن وقد رأينا مركز كثير من أمم أوروبا وسياسة حكوماتها تجاه مسألة الفحم ، ونحن نعلم أنه لا يوجد بالأراضي المصرية رواسب ضخمة حتى اضطررنا لأن ندفع خمسة عشر جنيهاً ثمناً للطن أثناء الحرب الكبرى ، ولولا شركة البترول التي تقدمت إلى الحكومة فأمدتها بما يلزمها منه لاصطدمت البلاد بمشكلة هائلة ربما أدت إلى وقوف المواصلات ، ولكن الأوهام التي قامت في الأذهان من أن مصر بلاد زراعية ولا ينتظر أن تكون صناعية قد تبددت الآن فقد كان القرن التاسع عشر يعتبر عصر البخار ولكن القرن العشرين هو عصر الكهرباء بلا شك . وأمامنا عدة شعوب لا يوجد بها الفحم ، ولكن الصناعة قائمة فيها بفضل القوة المستخرجة من مساقط المياه فيها كسويسرا وإيطاليا وغيرها . ولدينا كذلك سد أسوان وبه ١٨٠ عينا تسمج المياه بالمرور فيها كلما أريد ذلك . وقد بلغ مجموع ما أنفق عليه ٥ ملايين من الجنيهات . والفرض منه أن يحجز جنوبيه مقداراً من مياه النيل لكي تروى بها الأرض في فصل الربيع وأوائل الصيف ، ولا يخشى على المصانع إذا نحن استخدمنا قوة المياه لأن الخزان يكون زاخر بالمياه فقوة اندفاع المياه تحفظ استمرار الصناعة على مدار السنة والقوة المتدفقة من الخزان يرجح الكثيرون أنها كافية لتمد الوجه القبلي على الأقل بالكهرباء اللازمة إذ تتدفق المياه في شهر سبتمبر بسرعة ٨١٨٥ متراً مكعباً في الثانية .

وينبغي أن نذكر أيضاً أن العوائق التي يقولون أنها تعوق الصناعة

قد ذلت من نواح كثيرة وأهمها جفاف الجو في مصر فقد تمكن العلماء من إيجاد جو صناعي داخل المصانع فليست مسألة الوقود أو الجو بعائقتين لقيام الصناعة ، ولدينا اليد العاملة وهي أرخص بكثير من الممالك الأخرى . هذا الى وجود المواد الخام كالقطن وغيره ولا ينقصنا رؤوس الاموال فهي متوافرة أيضا في بلادنا لئما يعوزنا قوة العزيمة والتعاضد ومعرفة خير السبل لاستثمار أموالنا فقد بقينا سنين طويلة نعتقد ألا مظهر للثروة إلا في الملكية العقارية ولم نعر المشروعات المنتجة الحديثة أدنى أهمية ولكن الواقع أن استقلال البلاد السياسي لا تسكون دعامة قوية متينة ما لم يكن عماده الاستقلال الاقتصادي . وكفانا ما أصاب البلاد بسبب اعتمادها على إنتاج القطن وحده . ولا زلنا ننتظر ذلك اليوم الذي نرى فيه المصانع منتشرة في طول البلاد وعرضها بفضل القوة الكهربائية التي نعمل على استخدامها من المياه المتدفقة من السدود العديدة القائمة على النيل .

التنافس الصناعى بين الدول الأوروبية

« الازمة الصناعية فى لنكشير »

مقدمة - المدن الشهيرة وأسباب أزمتها - المنافسات الأوروبية -
منافسة الامم الشرقية - الحاجة الى توحيد الجهود

{ مقدمة } ---

اشتهرت انجلترا ، منذ زمن بعيد ، بصناعة المذ-وجت على مختلف أنواعها . وعدد مغازلها وأنوالها يفوق ما يملكه كثير من الامم الاخرى ، ولكنها لاتستهلك مع ذلك إلا سدس ما تنتجه معاملها . أما بقية مصنوعاتا فتصدرها الى الخارج وتبيعها فيما وراء البحار . ومن يوم أن أصبحت الصناعة آلية أى منذ الانقلاب الصناعى تبوأَت انكلترا مركزاً ممتازاً بين بقية الامم ، وخاصة فيما يختص بصناعة المنسوجات القطنية . وأصبحت للعامل الانكليزى مهارة فنية موروثة لا يضارعه فيها عامل فى أى قطر آخر . وقد ظلت هذه المكانة الى ما قبل الحرب الكبرى إذ أخذت منافسة الامم الاخرى تظهر جلياً ، وبدأت أمم صناعية أخرى فى عالم الصناعة تسرعان ما اخترقت الصفوف وظهرت سلعها فى السوق منافسة البضائع الانكليزية .

وقد ظلت المنافسات قائمة أثناء الحرب ، حتى اذا وضعت أوزارها وأخذت الامم تستعيد مكانتها الاقتصادية أصبح ظاهراً للعيان أن انكلترا قد تهمقرت

الى الوراق في كثير من أسواق العالم . ولا آن تواجه لكثير أزمة لم تعرف مثيلتها تلك المقاطعة من قبل .

ونحن إذا قلنا لكثير انجبت الانظار الى تلك المقاطعة التي يرسل اليها معظم أقطاننا ، فعلاقتنا بهم على جانب عظيم من الاهمية . وإذا تتبعنا حالتهم الاقتصادية فيرجع ذاك الى أها أكبر عميل لنا ؛ وقوتها الشرائية تحدد أسعارنا الى حد كبير . وما الازمة المالية الا نتيجة تدهور مستمر بدأ منذ سبع سنين . ومن جهة أخرى فهذه المقاطعة لا تمتاز بجودة بضاعتها لحسب ولكنها مركز تجارى هام الاقطان حيث يقيم كبار رجال المال ولديهم طلبات البضاعة من أقاصى الارض . والمادة الخام التي تقوم عليها صناعة المنسوجات في تلك المقاطعة هي الاقطان على مختلف درجاتها وتستوردها من الاجزاء الجنوبية من الولايات المتحدة وبعض ولايات الهند ومصر ومن الممتلكات الافريقية البريطانية ، ولكن بكيات قليلة من الاخيرة .

ولا بد من حلج القطن بعد جمعه لفصل بذرة عنه ثم يصدر الى أسواق العالم التي توجد غالبا في البلاد التي تنتجه كنيويورك ، ونيواورلينس ، والاسكندرية ؛ وبنماي . أو في البلاد التي تقوم بصناعة المنسوجات كاليفربول ، ومانشستر ، وهافر ، وبرمن . ويلاحظ أن هذه الصناعة تتطلب وجود المواد الخام على مدار السنة ، وإذا فكثيراً ما يتعاقد التجار على تسليم الاقطان من درجات معينة على محصول مستقبل لم تبذر بذوره بعد ، وقد أدى ذلك الى المضاربات الشديدة التي عادت بكثير من الولايات على المضاربين ويؤكد الكثيرون أن المضاربة على الاقطان وان عادت على عدد قليل من المضاربين بلائراء الا أنها قد أدت الى إفلاس معظم من انغمسوا فيها وزجوا بأنفسهم في تيارها .

﴿ المدن الشهيرة وأسباب ازمتها ﴾

وأول من يتناولون القطن من التجار هم الغزلون وهذه هي الطبقة التي تحدد طلب المصانع الذي يؤثر في أثمان القطن . وينقسمون الى ثلاثة أقسام رئيسية . ويرجع تقسيمهم هذا الى نوع الاقطان التي يقومون بغزلها : فمنهم من يغزلون الرتب الواطئة أو المتوسطة ومنهم من لا يقومون الا بغزل الرتب العالية . فمن عامل يقوم فيها بصناعة الاصناف المنحطة التي تستخدم في صناعة فتائل الشمع الى آخره يقوم بغزل الانواع التي لا تقل عن أحسن أنواع الحرير ، ولا شك أن هناك بونا شامعا بين المغزول من الاصناف المختلفة من جهة الأثمان والمجهود الذي يستلزمه كل نوع منها . ومدينة بولتون تغزل أعلى الانواع ، ومنتجاتها لا يمكن التفرقة بينها وبين الحرير . ولا نبالغ اذا قلنا أن انتاج بعض المصانع في الاسبوع لا يزيد في الوزن عن حمولة عربية تدفع باليد خلفه وزن ذلك المنتج .

وفي إنكشير يقوم مقدار ثلث المصانع بصناعة الرتب العالية من القطن . ومن المؤكد أن هذه المصانع قد نجحت نجاحا عظيما في مضمار الانتاج الصناعي من حيث جودة الصنف . ولكن الطلب على البضاعة قد نقص بعد سنة ١٩٢٠ ولا يخفى أنه قد زاد نجاح هذا الثلث أثر استخدام الحرير الصناعي بعد أن تمكنوا من إدخاله مع الرتب العالية من القطن وانتاج أحسن أنواع المنسوجات التي تروج كثيراً فيها وراء البحار لمئاتها ورواقها ودقة صنعها .

ولكننا اذا بحثنا في حال ما تبقى من معامل المنسوجات وهو عبارة عن ثلثها ويقوم على ما يرد من الاقطان الأمريكية لاتضح لنا سوء حال المصانع التي تقوم بصناعة الاصناف الرديئة . والحقيقة أن آثار موسم ١٩١٩ - ١٩٢٠ قد آثرت

تأثيراً سيئاً في حال تلك المصانع ولا تزال تن من عواقبها الوخيمة فقد اندفع أصحاب رؤوس الاموال اندفاعاً لا مثيل له في الانتاج بوجه عام . ومقاطعة أولدهام هي التي تقوم فيها المصانع التي تصنع الرتب الوطنية . واندفاع أصحاب المصانع حيل للكثيرين أن هذه المقاطعة ستظل أغنى مقاطعة في انجلترا فكانت تشيد المصانع بأموال قد تضخمت حتى أن المصنع اليوم فيها لا يساوى أكثر من ثلث قيمته عام ١٩١٩ وما ذلك الا للشعور الذي سرى وقتئذ بأن العالم محتاج الى المنسوجات وخاصة في القارة الاوروبية فكان المتقدمون يروجون المشروعات العظيمة لتوسيع صناعة المنسوجات ظانين أن الاسعار ستظل مرتفعة سنين متوالية ولكن آمالهم التي شادوها ما كانت الا أضغاث أحلام وسرعان ما هوت الاسعار الى الحضيض في السنة التي تلت موسم ١٩٢٠ ولم يجن المضاربون الا ضياع أموالهم لان ثلاثة أرباع ما تنتجه معامل أولدهام يصدر الى الخارج .

وأهم الاقطار التي يصدر اليها هي الهند والصين والشرق الادني وجنوب أمريكا . فللايين التي تستهلك هذه البضائع قد تأثرت الى حد ما بويلات الحرب الكبرى ولكن أجورهم لم تتضاعف حتى يدفعوا أضعاف أثمان حاجياتهم . ولذا رأينا الطلب على المصنوعات الانجليزية يهبط هبوطاً قادحاً . وقد استمر الحال كذلك الى الآن ؛ وان كان أصحاب الململ يعملون ما في قوتهم لاستعادة مركزهم ، فن جهودهم لم تنجح تماماً .

وكما تشتهر أولدهام وبولتون بالغزل كذلك بلا كيرن وبرنلي هما مراكز النسيج . أما مانشستر فلا تحوى مصانع كثيرة ؛ ولكنها سوق تجارية هامة للاقطان وبها مخازن عظيمة لذلك . ولا شك أن المهارة في صناعة النسيج هي التي جعلت المقاطعة لنكشيرة صيداً بعيداً . وأصحاب معامل النسيج يشكون من صعوبتين

عظيمتين : فهم أولاً تحت رحمة فريق الغزاليين الذين يطلبون أسعاراً عالية بحجة ارتفاع نفقات الانتاج . وثانياً تجار الاقمشة في بلاد الانكليز وفي الخارج الذين يقللون من مشترياتهم عند ارتفاع الاسعار . وهذا مادعا الى تعطيل الكثير من الانوال . والتجار هم الذين يقومون بتوزيع البضائع التي يستهلك مايقرب من سدسها في بريطانيا ، وهذه الكمية من الطلب تكاد تكون ثابتة . أضف الى ذلك أن هناك محلات تجارية وظيفتها تصدير البضائع الى الخارج وهذه قد قاست كثيراً من نتيجة الهبوط الهائل بعد سنة ١٩٢٠ .

ويمكننا أن نقول ان العامل وصاحب رأس المال كلاهما في موقف مالي حرج ؛ ولو أن الاول قد استفاد من اتفاقية بروكلند التي صدر قرارها سنة ١٩٢٣ إذ اقتنع الفريقان أن إضراب العامل أو اغلاق المصانع يعودان بالضرر على كليهما وقد تقرر الالتجاء الى التحكيم . وقد اقترح كثيرون ضرورة زيادة مدة العمل أربع ساعات وربع ساعة في الاسبوع مع تخفيض الاجور بمقدار ١٢ ونصف في المائة . ويؤمل الكثيرون أن يرضى العمال بهذا الاقتراح محافظة على المصلحة العامة . أما المركز المالي للمصانع فمن أسوأ ما يكون وذلك لأنها تقوم في الواقع على سلفيات اقترضتها من العمال أنفسهم وهؤلاء يعرفون الحالة المالية للمصانع التي يشتغلون فيها فلا غرابة اذا رأينا أن أصحاب المصانع في وجل شديد بسبب مطالبة العمال بديونهم . لذلك يلجأ المتمولون الى المصارف لتقوم بسداد ما عليهم ولكن هذه المصارف لا يمكنها أن تقوم بمثل هذه العملية بعد أن قامت هي أيضاً بعملية الاقتراض لان مركزها لا يكون متيناً بعد الذي قدمته من مساعدات مالية . وهكذا نرى العمال وأصحاب رؤوس الاموال وأرباب المصارف في ضيق شديد ومركز مالي خطير .

المنافسات الأوروبية

أما أهم الممالك الأوروبية التي تنافس إنجلترا الآن فهي بلجيكا التي تمتاز بتنظيم عمليات الانتاج تنظيمًا مكنها من أن تتبوأ مركزاً ممتازاً بين الأمم الصناعية فلقد خربت الجيوش الألمانية مصانعها في بدء الحرب الكبرى ، ولكن أقطاب الصناعة في بلجيكا أسسوا اتحاداً شبيهاً بجمعية تعاونية في سنة ١٩١٧ أخذت تسترجع ما كان لمصانعها من نشاط ومضاء عزيزة ، فبعد أن وضعت الحرب أوزارها أمكن لهذه الجمعية أن تعيد هذه المصانع للعمل ، ولم يمض عام واحد حتى كان مليون مغزل في البلاد على أتم الاستعداد للعمل . وهذا المقدار يقدر بنحو ثمانين في المائة من مجموع المغازل التي توجد فيها ، وهذه الجمعية تكاد تقوم بكل العمليات اللازمة لصناعة المنسوجات ، وقد خصصت المعامل الأنواع المختلفة من عمليات الانتاج والرب القطنية أيضا فهي تشتري المواد الخام وفي الوقت نفسه تقوم بجميع العمليات الخاصة بالاستفادة من الفضلات . ولا شك أن عملها على تقسيم العمل قد ساعدها على إنتاج أكبر كميات ممكنة بأرخص الأثمان حتى ازداد الطلب على مصنوعاتنا ، وقد نشأ عن ذلك أن قام اتحاد آخر من ثمانية مصانع تحوى ٢٦٠ ألف مغزل . وهذا ما يقدر بسدس مغازل البلاد . وبالاختصار فإن البلجيكي وحدة صغيرة في عالم الصناعة القطنية ولكنها مثال حسن لتنظيم الانتاج . وقد رأينا بها أخيراً ظاهرة حسنة هي ارتفاع أجور العمال وتحسن حالهم وهذا الارتفاع قد بنى على أساس اقتصادي متين ، إذ بزيادة الطلب على المنتجات قد زادت كميتها ونتج عن ذلك زيادة في الأرباح فلا يجد الممولون مانعاً من زيادة أجور عمالهم تشجيعاً لهم على الاستمرار في زيادة جهودهم .

أما المانيا فتمتاز بوجود أنوال كثيرة ولكنها لا تكفى الكميات الاقطنان
المغزولة ، وهذا راجع الى أن انجلترا قد صدرت اليها عام ١٩٢٧ مقدار ٣٥ مليون
رطل من القطن المغزول الذى لم ينسج بعد . وقد امتازت المانيا أيضا فى الماضى
بصناعة البضائع التى كثيرا ماتهمل صنعها الشعوب الاخرى كالفلانلا وغيرها ومع
كل فقد استردت المانيا مكانتها الاقتصادية وبدأت تظهر سلمها فى الاسواق
الاجنبية ، وقد نراها الآن تنافس انجلترا فى الاسواق الاجنبية .
وفرنسا تعمل الآن على استعادة مركزها بعد أن فقدت ثلاثة ملايين من
المغازل وآلاف الأنوال إلا أن صناعة المنسوجات النطنية فى فرنسا لاتعد فى منزلة
رفيمة ولا يزيد من يشتغلون بها عن ٢٠٠ الف منهم نحو ٦٠ فى المائة من النساء ،
والكميات التى تصنع فيها يستهلك معظمها داخل البلاد . أما ايطاليا فكان
لديها نصف معامل فرنسا ولكنها قد خطت خطوات سريعة فى تلك الصناعة
وخصوصا أثناء الخمس السنوات الماضية . وأعظم سوق لاطليان هى أمريكا
الجنوبية حيث يكثر العنصر الطلياني وحيث يكثر المهاجرون منهم الذين
يقومون بتوزيع البضاعة الطليانية . وأخيراً نذكر أن الولايات المتحدة تعمل
على أن تكون مستقلة من الوجهة الاقتصادية ؛ لذلك تنتج القطن وتصنع معظمه
ببلادها . وتمتاز أيضا بأنها تعد أعظم مثال للإنتاج على نطاق واسع ومصنوعاتها
يوزع معظمها فى القارة الامريكية .

﴿ منافسة الأمم الشرقية ﴾

والصين تعد من أعظم أسواق الاستهلاك وتعتمد عليها لنكشير فى توزيع
مصنوعاتها وقد ازدادت تجارة المنسوجات فيها بنسبة عظيمة وخصوصا فى الثلاثين
سنة الاخيرة التى سمح فيها للأجانب باستيراد أقطانها وصنعها فى الموانئ الاجنبية

الواقعة على ساحلها . ولكن اليابان قد جنت من جراء ذلك أعظم فائدة وأصحاب المصانع فيها قد استفادوا من قربهم من حقول المواد الخام ثم رخص الايدى العاملة الى درجة عظيمة . والمصانع القائمة على ساحل الصين تنتج منسوجات بأسعار تعد أرخص من بقية العالم أجمع . أما في الهند فتزداد الكمية المنتجة فيها كل عام وخصوصاً في الخمسة والعشرين عاماً الماضية وفي نفس المدة قصت تجارة انكلترا بما يقرب من ٤٠ في المائة ولا شك أن رخص أجور العمال فيها قد أدى الى رخص آثان مصنوعاتهما أما النقص في تجارة انكلترا فقد أخذت جزءاً منه اليابان . ويؤكد الكثيرون ان تجارة انكلترا مع الصين والهند قد تقصت بسبب مواجهتهما للمصنوعات اليابانية الرخيصة ، ومنافسة اليابان لم تبدأ الا منذ ألغيت ضريبة الاقطن التي كانت تفرضها الحكومة على الوارد الاجنبي . واليابانيون من قوة عزيزتهم أعظم مشجع على الاستمرار في منافسة غيرهم من الامم . ولم تظهر اليابان كأمة مصدرة للمنسوجات الا منذ اثنتي عشرة سنة تخصصت أثناءها في صناعة الرتب الواطئة من الاقطن ، ولكنهم قد بدأوا الآن يصنعون الرتب العالية أيضاً : فبينما تصدر انكلترا التي لها قدم راسخة في الصناعة منذ الانقلاب الصناعي ما قيمته ثلاثة جنيهات من المنسوجات تصدر اليابان الحديثة في عالم التصدير ما قيمته جنيه واحد . وقد زادت صادراتها الى الهند والصين أضعاف ما كانت عليه منذ الاثنتي عشرة سنة ، بل ان صادراتها قد وصلت الى عشرين مرة بالنسبة لما كانت عليه . صادراتها الى جزائر الهند الشرقية الهولندية . أما هذا النجاح الذي لاقتة اليابان فيرجع الى الاتحاد الوثيق الكائن بين المنتجين أي المستوردين للاقطن الخام والغزلين وأصحاب الانوال والذين يقومون بعمليات التصدير ، هذا الى أن هذه الهيئات تضمها هيئات قوية منظمة يمكنها أن تتفاهم فيما يرقى الانتاج العام .

﴿ الحاجة الى توحيد الجهود ﴾

وقد اقترح كثيرون حلولاً مختلفة لحالة له كثير السببنة التي تكاد تقضى على مصالح الملايين من الانكليز ونأقنى هذا برأى المستر برنارد النجر وهو من كبار الملايين في مانشستر فهو ينادى بضرورة اتحاد أصحاب المصانع ويشق بفائدة اتحاد المنتجين لسلع معينة (١) ؛ أو لطور من أطوار الانتاج حتى يمكن منافسة اليابان فيما وراء البحار وخاصة في الصين ولا يرى ضرورة لاتحادهم تحت لواء واحد يجمعهم جميعاً خوفاً من الاحتكار وما ينشأ عنه من الاضرار ؛ ولكنه يقصد عدة من الاتحادات تعمل على حماية مصالح كل طائفة منهم في بعض فروع الصناعة لوسلمنا بضرورة الحرية الفردية ، إلا أن الانتاج على نطاق واسع قد يفيد بنسبة أعظم وهذا مادعا الى نشاط الممالك الاخرى ولا شك أن الاتحاد الذي يجمع جماعات انتاج المنسوجات يفيدهم كثيراً لان جهود المعامل مشتتة في الوقت الحاضر وقد اقتنع الآن كثيرون من جمعيات الغزاليين - وخاصة جمعية مانشستر وهي أعظم تلك الجمعيات - بضرورة تعاون طوائف الانتاج الاخرى وتفتخر جمعية مانشستر بانها قد ثبتت كثيراً إزاء المنافسات الاجنبية ولذلك يتساءل الكثيرون لماذا لا تقوم الطوائف الاخرى بانشاء جمعيات كهذه حتى تتوحد الجهود ويمكن اقتصاد كثير من النفقات فتقل أثمان المنتجات وينادي المفكرون بان الانتاج في جميع العالم قد وحدت الجهود التي تبذل في سبيل العمل على انقاص نفقاته مع زيادة كميته إلا في انجلترا ، وهم يقولون : إن لانجلترا من التسهيلات ما لا يتوافر لغيرها من

(١) يلاحظ أن هناك بونا شاسعا بين ما يقصده هذا المالى وبين اتحاد قطاب

الصناعة الذي أشرنا اليه فلاخير لا يخرج عن كونه هيئة تعبر عن رغبات أرباب المصانع وتمدهم بالمعلومات اللازمة لهم .

الامم الاخرى، فليدبرها مهرة الصناعات والاستعداد الجوي ؛ هذا الى اسطوارها التجاري العظيم ، ومعرفة الانكليز بأسواق العالم .

ان انكلترا تستخدم من الاقطان المصرية ضعف ما تستخدم المانيا وفرنسا وايطاليا واليابان كلها مجتمعة ، والانواع المصرية التي يصنعها العامل الانكليزي لا يمكن التفرقة بينها وبين المذسوجات الحربية ، ومهارته لاتعادل في بقية الامم ، وبينما تستخدم اليابان بالة واحدة من القطن المصري تستخدم انكلترا عشراً منها وبالعكس فينما تستخدم اليابان عشرين بالة من الاقطان الواطئة الرتبة تستخدم انكلترا بالة واحدة منها . وهذه بيانات تدلنا على أن لانكشير قد لاتستهلك أقطانا أكثر من اليابان من حيث الكمية ؛ ولكنها تمتاز بقيمة إنتاجها إذ تستخدم رتبا عالية تحتاج الى جهود كثيرة من الايدي العاملة ، ولذلك نرى أن قيمة المنتجات الانكليزية من المنسوجات عظيمة .

وأخيراً فان المفكرين من الانكليزيرون ضرورة العمل على تحسين منتجاتهم في الرتب العالية الحالية ، لان اليابان - وغيرها من الامم التي نجحت في مزاحمتها مزاحمة عظيمة في منتجاتها من الرتب الواطئة - لاتلبث أن تقوم بجهود كالتي بذلتها في الرتب الواطئة ، وبذلك تقضي على أعظم ما تمتاز به لانكشير وهي الشهرة العالمية التي لمنسوجاتها القطنية .

الولايات المتحدة واستثمار أموالها في الخارج

« هل تحقق القوة المالية فكرة الجامعة الأمريكية ؟ »

مقدمة — نظرية التكاليف النسبية — الحالة المالية قبل الحرب وبعدها —

أين تستثمر أموالها وكيف تستخدمها — خاتمة

﴿ مقدمة ﴾

في أواسط شهر يناير عام ١٩٢٨ نقلت إلينا الصحف أنه قد عقد مؤتمر في هافانا عاصمة كوبا الغرض منه تقوية أو اصر الصداقة بين جمهوريات القارة الأمريكية ، بغرض التعاون السياسي والاقتصادي ، ولايجاد مجموعة قوية تنافس القوات الاوربية وتعمل على نقل مركز المدنية الحديثة الى تلك القارة بما في ذلك من القوات المعنوية والمادية .

ويمكننا أن نقول بوجه عام : أن هذه الفكرة قد اختمرت في رؤوس ساسة أمريكا منذ أن أعلن مذهب مونرو الذي يعتبر أن أى تدخل في شئون أية جمهورية أمريكية يعتبر بمنزلة عمل غير ودي موجه الى حكومة الولايات المتحدة . ثم ازداد الساسة يقينا أثر افتتاح قناة بنما ، إذ لسهولة المواصلات أثر عظيم يجعل الامم لا تبالي بشيء عند تنفيذ أغراضها ، وتحقيق مارمى اليه . فالاسطول الأمريكى اليوم منتشر شرقا وغربا ، ولا يجد أى صعوبة في الطواف حول الشواطىء الأمريكية .

وفكرة الجامعة الأمريكية ان لم تتحقق الآن فالايام كفيلة بتحقيقها

وإذا لم تكمل أعمال المؤتمر بالنجاح ، فليس ذلك بعائق عن العمل على نجاح الفكرة بكل الطرق في المستقبل . وما كان لأمرىكا أن توافق على انقاص التسليح عامة والبحرى خاصة . وفي عقول ساستها اراءهم التي ترمى الى المنافسة البحرية والتجارية . ولا غرابة اذا سمعنا بفشل مؤتمر نزع السلاح ، فالامم لا ترضي بفناء شخصياتها في الوقت الحاضر ، ولا تزال الظنون تساورها في أغراض المؤتمرين وستظل كذلك حتي ينقلب شكلها يقينا ، ويعتبق الناس مذهب العالمية ، ويؤمنون بضرورة عصبة الامم ، ليكون من أهم أغراض انشائها منع الحرب والالتجاء الي التحكيم ، كما يرجو ذلك بعض الساسة الآن . وما دامت القوة التنفيذية معدومة الآن لتلك العصبة فلن يرجي منها نفع من الناحية الحرية ، كما أثبت ذلك الواقع وخاصة في الخلاف الذي نشأ منذ سنين بين ايطاليا واليونان أثر حادثة قتل اتخنزها الاولى ذريعة للتهديد والوعيد وتنفيذ أغراضها بالقوة . فنفسية العالم تسير اليوم نحو الاستئثار بالسلطة ولا تزال متشعبة بروح البقاء الانسب .

ولكن ينبغي أن نسجل حقيقة أخرى وهي أن عصبة الامم وان كانت دائرة نجاحها في كثير من الشؤون الحرية محدودة ، الا أنها قد نجحت الي حد كبير في تخفيف ويلات الانسانية بواسطة لجائها التي تعمل لحل العضلات الاجتماعية والعمرانية وفضلها لا ينكر من الوجهة الادبية والصحية .

﴿ نظرية التكاليف النسبية ﴾

والولايات المتحدة تعد في الوقت الحاضر أكبر وحدة اقتصادية في العالم تمتاز باستقلالها نسبيا عن سائر الدول الاخرى . إلا أنه يلاحظ أن التجارة الخارجية أساسها الآن نظرية التكاليف النسبية . ولا شك أنه يصعب مقارنة سهولة التبادل بين الممالك وبين المقاطعات المختلفة التي تكون أمة واحدة . فالاختلافات اللغوية والنقدية والرسوم الجمركية والمسافات الشاسعة والمخاطرة بارسال البضاعة كلها عوائق تقوم في وجه التجارة الخارجية ولا تجعلها بنفس السهولة التي يشعر بها من يرسل بضاعة بين مقاطعة وأخرى .

ولكن ، رغم كل ذلك فإن الوسطاء الذين يرقبون الاسواق ويعملون على ترويج السلع قد عملوا جهدهم حتي ارتبطت الامم برابطة اقتصادية لا تنفصم عراها واستتبع ذلك ظهور التخصص الدولي الذي عم معظم أقطار العالم وأصبح ميزة العصر الحديث من الناحية الانتاجية . فالجو وحالة التربة والثروة المعدنية وازدحام السكان ودرجة التقدم الصناعي جعلت الممالك المختلفة تتباين من حيث صلاحيتها لكل ناحية من نواحي الانتاج ، والمنفعة الكلية تعود الآن على الامم التي توجه قواها الانتاجية الي العمل الذي تصلح له أو بعبارة أخرى تنتفع الامة الي حد كبير بكل ربح مادي واجتماعي وتحصل مقابله على محاصيل الممالك الاخرى بأرخص مما لو انتجته المملكة نفسها بنفس الكمية .

ومع ذلك فالامم كثيرا ما تستورد من الممالك الاخرى منتجات
كان يمكنها أن تصنعها بتكاليف أرخص مما تستوردها . فأنجلترا تستورد
الالبان من ايرلنده والدانيمرك ولوان المراعى الانجليزية لاتقل غناء عن
مثيلاتها في البلدين الآخرين . هذا الى أنها تستورد الجبوب وخاصة
القمح من الهند حيث تستعمل طرق الزراعة المتأخرة والتي لاتقاس بما
يقوم به الفلاح الانجليزي من الطرق الحديثة .

وفي انجلترا نفسها ترى الجزر الصغيرة المحيطة بالامبراطورية تستورد
القمح وتقوم بصناعة الالبان والمقاطعات التي تباع فيها الخمر تستورد
الفواكه مع انه يمكنها أن تنتجها بثمان أقل مما تستوردها به . ولكن
الحقيقة الراهنة هي أن الامة اذا استوردت سلعة يمكنها أن تنتجها بأرخص
مما تستوردها به فلا يقوم ذلك دليلا على ضرورة انتاجها في بلادها
وذلك لأنه قد يكون هناك سلع أخرى ترى أن تخصصها فيها يجلب لها
ربحا ويدر عليها دخلا عظيما يزيد عن دخلها اذا هي أنتجت سلعة ما بسبب
قدرتها على انتاجها بثمان منخفض قليلا عن ثمن ما يقابلها في أمة أخرى
تنتجها بثمان أعلى قليلا .

على هذا الاساس تقوم نظرية التكاليف النسبية فهي تنحصر في أن
الامة توجه جهودها الى انتاج السلع التي تعود عليها بأكثر نفع . وهذا
النظام يعود بالفائدة على كل قطرين مرتبطين بمصالح تجارية لأن كلا
منهما قد خصص جهودهما لما يعتقد بأنه يعود عليه بأكثر نفع بعد ان
كانت جهود الانسان مشتتة وعوامل الانتاج لاتقوم على أساس منتظم
متين . ولعل خير نتيجة لذلك أن المجموع الكلى لما ينتجه العالم قد ازداد

زيادة هائلة نتيجة التخفيض وتوحيد الجهود وتوجيهها لما يرقى الانتاج .
الحالة المالية قبل الحرب وبعدها

نعود الآن لبحث المركز التجارى والحالة المالية للولايات المتحدة قبل الحرب وبعدها، ولا شك أنه يعد من الامور الهامة في العالم الاقتصادى أن تتمثل أمة في ظرف وجيز من مدينة الى دائرة لأعظم أمم أوروبا بل والعالم . أجل لقد كانت هذه الامة مدينة لأصحاب رؤوس الاموال الانجليز والفرنسيين والالمان والهولنديين بنحو ١٣٠٠ مليون جنيه، ولا يتقابل هذا المبلغ الطائل سوى ٤٠٠ مليون جنيه من الاموال الامريكية المستثمرة فى الخارج . والحقيقة الملموسة أن للحرب الكبرى أكبر اثر فى ذلك التغير الهائل والنشاط العجيب ، ولا يمكن أن تقدر الديون التى للأفراد الامريكيين والمستثمرة فى الخارج الآن بأقل من ٢٣٠٧ مليون جنيه وهذه الاموال المستثمرة لا تؤخذ إلا من الارباح الصافية لأموالها، ولا غرو فى ذلك فان هذه البلاد قد استفادت كثيرا بمناسبة الحرب الكبرى، وخصوصا من الناحية الاقتصادية . ونذكر بهذه المناسبة أن ميزان التجارة كان فى صالحها بمقدار ٨٠٠ مليون جنيه وكان ذلك عام ١٩١٩ إلا انه يلاحظ أن هذه الزيادة قد أخذت فى النقصان منذ تلك السنة وقد هبط ذلك الرقم الى ٤٠٠ ر ٤٠٠ ٣٥٠ جنيه فى سنة ١٩٢٦ .

ولكن الولايات المتحدة قد ازدادت قوة أيضا من ناحية النشاط البحرى ، وأخذت تنظم أساطيلها التجارية وشركاتها الملاحية ، ومعداتها المالية حتى تضاعفت ثروتها وأصبحت أغني أم الارض فى عصرنا الحالى ، وازدادت أموالها الى حد جعل لها قوة لا نظير لها من الناحية الانتاجية

لما امتازت به بلادها من وجود نظام مصرفى بني على أساس علمى متين هو نتيجة الاختبارات السابقة فى مضمار الاعمال المصرفية . أضف الى ذلك أنها تمتاز أيضا بوجود التسهيلات التى تحتاج اليها الصناعة الحديثة . إن العالم يرقب اليوم باهتمام شديد حركاتها المالية ونشاطها الاقتصادى ومشروعاتها التى تقوم بها فى أمريكا الجنوبية لما ينجم عنها من زيادة النفوذ فى تلك القارة ، وما ينجم عن ذلك من سهولة تحقيق فكرة الجامعة الأمريكية . ففى ست عشرة سنة مضت زدت الاموال المستثمرة فى تلك القارة بمعدل ٣٠٠ فى المائة ، بل أنها بلغت ١٠٠ فى المائة فى الجمهوريات الجنوبية من تلك القارة . والامريكان يهتمهم الآن كل تقدم ونجاح تصيبه تلك الجمهوريات ، وينادى كتابهم وينبهون أذهان قلوبهم بأن الحالة الانتاجية فى أية جمهورية منها ينبغى أن يعنى بها كما يعنى بمحصول القمح فى ولاية كنساس أو القطن فى الولايات الكثرية التى تقوم بزراعته .

ويلاحظ أيضا أن الزيادة العامة فى مجموع الاموال المستثمرة آخذة فى الزيادة بسرعة مضطردة تفوق ما يقوم به منافسهم الاوربيون حتى بلغ ما يستثمر فى تلك القارة وحدها خمسة آلاف مليون دولار . بينما تبلغ أموال الاوربيين مجتمعة سبعة آلاف ، ولكن الاندفاع نحو المشروعات التى تنشأ فى أمريكا اللاتينية وإن بلغ حدا عظيما إلا أنه يعد قليلا بالنسبة لما يستثمر فى بلاد المكسيك . وقد أوردنا الأرقام الآتية لنكشف عن مقدار الاموال الأمريكية المودعة للاستثمار فى تلك القارة ولنبين كيف أن الولايات المتحدة قد أخذت تستثمر أموالها فى أرض أمريكية لتعمل على إيجاد جامعة أمريكية والأرقام الآتية قد ذكرناها عملايين الدولارات : -

الولايات المتحدة - ٥٣٠٠ مليون دولار

انجلترا - ٥٢٠٠ مليون دولار

ممالك أخرى - ٢٢٠٠ مليون دولار

﴿ أين تستثمر الاموال وكيف تستخدم ﴾

وفي بلاد المكسيك تستثمر الاموال الامريكية بكثرة لقرىها من الولايات المتحدة ، فهي أولى الاقطار التي تصادف الامريكان في طريق استخدام أموالها ، هذا الى غناها بمناجمها . ومعظم رؤوس أموال الشركات والافراد هي من فائض أرباح الامريكان . ويبلغ مجموع ما يستثمر فيها ١٣٠٠ مليون دولار يستخدم ثلثها في استخراج زيت البترول . وهذا المقدار ، أى ثلث رؤوس الاموال ، ينتج ٧٠ في المائة من مجموع المستخرج أما بقية المبالغ فتستخدم في استخراج الذهب والفضة والرصاص وغيرها .

أما بلاد الجمهورية الفضية فتعد انجلترا صاحبة القدم الراسخ في تقدمها الاقتصادي والعمراني ، وتقدر أموالها المستثمرة بنحو ٢٠٠٠ مليون دولار ، بينما للولايات المتحدة ٤٠٠ مليون دولار فقط . ولكن الامريكيين قد عمدوا أخيراً الى شراء سندات الحكومة حتى بلغ قيمة ما بأيديهم منها ٣٠٠ مليون دولار . ويقوم الامريكان بمنافسة انجلترا في استخراج زيت البترول من آبار تلك الجمهورية ، ولذلك ينتظر أن تزداد الاموال المستثمرة في تلك البقاع الغنية بخيراتها المعدنية والزراعية ومراعيها العظيمة المسافات . وقد ازداد في السنين الاخيرة عدد المهندسين ومهرة الصناع من الامريكيين الذين يشتغلون في حكومة تلك البلاد .

أما في بلاد بوليفيا فقد زادت الذببة حتي بلغت ٧٩٠ في المائة عما كانت عليه منذ ست عشرة سنة ، ولا شك أن تلك الجمهورية تنتج نصف المستخرج من العالم من مادة الصفيح ، وقد ازدادت تجارة أمريكا معها نظراً لزيادة صادرات الأخيرة وحاجتها العظيمة لهذه المادة اللازمة لصناعة الصلب التي تستخدم بنسبة عظيمة في عمليات التصدير الى الخارج ، هذا الى أن معظم مشروعات المواصلات وخاصة السكك الحديدية قد قامت بإنشائها شركات أمريكية .

ويلاحظ أن بلاد البرازيل تعد في مقدمة الاقطار التي تصدر اللحوم المحفوظة ، وهي تشبه الأرجنتين من هذه الناحية ، ولكن الاموال الانجليزية تساوى أربعة أضعاف الامريكية في الوقت الحاضر .

ولكن اتحاد مصانع الصلب الامريكية قد أصبح قابضاً الآن على صناعة عظيمة تعد من أهم ما تنتجه تلك البلاد من المنتجات الصناعية وهي المانجنيز . وقد تعددت في الوقت الحاضر طرق استثمار الاموال في مختلف المشروعات الزراعية والصناعية حتى عمت زراعة البن وتصديره وتأسست شركات ملاحية عظيمة لتقوم بنقل المحاصيل من وإلى الداخل . أما الاوراق الحكومية التي تصدرها الحكومة عند عتدها قروضاً فمهم طامليها من الامريكان . ولكن بلاد شيلي تعد بحق اعظم سوق لاستثمار الاموال الامريكية حيث زادت فيها الاموال بنسبة ٣٠٠ في المائة ، وهذه أموال تستثمر في استخراج النحاس والنيترات والحديد . وبلاد شيلي تعد ثاني قطر في العالم بعد الولايات المتحدة لاستخراج النحاس ومعظم شركات استخراجها أجنبية بل ان منها ٩٠ في المائة تشغل رؤوس أموال أمريكية

هذا الى أن النيترات المستخرج منها يعادل ربع المستخرج من العالم طرا وهذه الجمهورية كغيرها من الجمهوريات يتسابق الامريكان على شراء سندات حكومتها والسندات التي تصدرها بنوكها بضمان الحكومة . وللامريكيين ما قيمته ١٣٤ مليون دولار من تلك السندات .

وقد اكتشف أخيراً في جمهورية كولمبيا كثير من آبار الزيت حتي زاد المستخرج من تلك الابار من ٤٠٠ الف برميل الي ستة ملايين منها ، لذلك هرع الامريكان الى تلك البقاع التي تقوم معظم شركاتها بأموال أمريكية . ويمكننا أن نقبس على ذلك بقية الجمهوريات من حيث اندفاع الامريكان نحو تلك البقاع لمزاحمة الاوربيين في استثمار الاموال حتي يتمكنوا من ايجاد مجموعة غنية برؤوس أموال أمريكية . وهذا ظاهر في بلاد بيرو التي تقوم فيها الشركات الامريكية باستخراج المعادن وارجواي التي زادت فيها الاموال الامريكية بنسبة ١٤٤٠ في المائة . وبلاد الكواندور التي تكثر فيها ابار زيت البترول وارجواي التي تنتشر فيها الغابات وتستخرج منها الاخشاب ومن جهة أخرى فقد اتجهت الانظار أخيرا الي ضرورة شراء الاوراق المالية التي تصدرها الحكومات حتي تكون قوة عظيمة يملكها الافراد ، ولا يخفي ما في ذلك من الآثار المالية والسياسية وخصر صا عند ما يصبح الدائنون من أمة واحدة .

﴿ خاتمة ﴾

وأخيرا نذكر أن الولايات المتحدة ، التي تعتبر أغنى أهم الارض والتي أقرضت الحلفاء أثناء الحرب مبالغ طائلة ، قد زادت مصنوعاتها ثلاثة أضعاف ما كانت عليه منذ ستة وعشرين عاما . إلا أن الاستهلاك

الداخلي آخذ في الزيادة أيضا حتى أن المواد الخام والمواد الغذائية التي كانت تكون جزءاً عظيماً من صادراتها قد نقصت أخيراً وما ذلك إلا لعملها على الاستقلال الاقتصادي . أما النمو في الصناعة الأهلية ف يرجع الى أمرين : أولهما ظروف الحرب الكبرى واستجتماع الدول لقواها الإنتاجية لتوجيهها للشئون الحربية ، بينما لم تتأثر بذلك أميركا كثيراً وهي وان دخلت الحرب في الفترة الأخيرة إلا أنها ظلت سنين طويلة بميدة عن ولاياتها . وثانيهما أن الأميركيين عرفوا كيف ينتهزون الفرص ليرفعوا من شان بلادهم المالى والصناعي ، ولذلك تقدمت الصناعة فيها الى حد جعلت لها أسواقاً هامة وجعلت للأمريكيين مركزاً يضارع مركز كثير من الأمم التي كانت قد سبقتها في مضمار الرقي والحضارة ولكنهم يعملون الآن على أمر من الخطورة بمكان ونعني به فكرة الجامعة الأمريكية ، وهي وان فشلت من الناحية السياسية إلا أنها قد تنجح الى حد كبير من الناحية الاقتصادية . والأمريكان يوجهون كل قواهم الى تلك الاقطار التي تعوزها اليد العاملة ورءوس الاموال لاستخراج ما في أرضها من كنوز معدنية وخيرات زراعية . واذا كانت الجمهوريات الأمريكية تكون ربع قيمة التجارة الخارجية للولايات المتحدة الآن فهذا رقم لا يستهان به إذا راعينا عدد سكان أميركا الحنوية ومقدار رؤوس الاموال المستثمرة فيها ولا شك أنها ستزداد أثر انتشار المواصلات بها وزيادة عدد سكانها .

نظام المصارف في الولايات المتحدة

مقدمة - السياسة المصرفية حتى سنة ١٩١٣ - مزايا وعيوب هذه السياسة - نظام الاحتياطي المتحد - إصدار البنكنوت - تنظيم شئون الاحتياطي - حالة البنوك أثناء الحرب السكبرى - أصحاب الودائع وحملة البنكنوت

﴿ مقدمة ﴾

بيننا في كلمة سابقة ، مدى قوة الولايات المتحدة من الوجهة المالية ، وأشرنا الى أن هذه المنزلة تعزى الى حد كبير الى تنظيم أعمالها المصرفية ، بحيث أصبحت خير أنموذج لمثل هذه المشروعات العظيمة التي تقوم على تجارة النقود . وسنبين الآن كيف تقدمت فيها أعمال المصارف ، وأصبحت بنوكها على أتم ما تكون من المتانة والثبات لإزاء الهزات المالية العنيفة التي كثيراً ما تم الدول والعالم طرّاً نتيجة كثرة الانتاج أو قلة الاستهلاك أو غير ذلك مما يؤدي الى الازمات الصناعية أو الذعر المالي .

ويمكننا أن نقول بوجه عام أن نظامها الحديث كان نتيجة تجارب السنين الماضية ، وبعد أن أوفدت الولايات المتحدة بعثة لبحث أنظمة البنوك في أوروبا ، وهذه قدمت تقريراً تسير عليه الآن البنوك الأمريكية ، وقد توصلت بعد بحث دقيق الى إدخال كل ما يستحسن من أنظمة البنوك

الآخري حتى أصبحت بلادها مجموعة من محاسن بنوك أوروبا من الوجهة المصرفية .

﴿ السياسة المصرفية حتى سنة ١٩١٣ ﴾

وقد كانت الولايات المتحدة حتى عام ١٩١٤ أعظم مثل لنظام المصارف اللامركزية ، وظلت هذه ميزتها مدة نصف قرن يبدأ بانتهاء الحرب الأهلية وينتهي بابتداء الحرب الكبرى ، إلا أنه صدر قانون عام ١٩١٣ وهو من الاهمية بمكان عظيم ، وعرف باسم «قانون الاحتياطي المتحد» ، وتنفذ في نوفمبر من العام الذي تلاه فجاء هذا القانون وقلب النظام اللامركزي القديم ، وجعله مركزيا من بعض الوجوه ، ولا مركزيا من وجوه أخرى .

وقد اتخذت الحكومة عند إصدارها لهذا القانون كل ما يلزم من الاحتياطات المالية اللازمة عند تعديل النظام القديم ، أما المركز الحالي للمصارف ، فجدير بنا ، لفهم حقيقة أمره ، أن نأتي بكلمة اجمالية عن المصارف الأهلية ومركزها إزاء بعضها ثم علاقتها بكل من الأفراد والحكومة ثم نشير بعد ذلك الى ما طرأ عليها من تعديل وما اعتراها من تغيير .

ولقد كان إصدار الأوراق قدما مقصورا على البنوك الأهلية . هذه البنوك تصدر أوراق البنكنوت مقابل ضمان حتمته الحكومة ، وذلك بشرائها سندات الحكومة . وهذه السندات تظل ملكا للبنوك المختلفة ولها الحق في قبض فوائدها . والبنوك تصدر الأوراق الى الحد

الذى يتساوى فيه مجموع ما تصدره بما يعادل ٩٠ ٪ من قيمة السندات ، ولكن لا يجوز لها إصدار أوراق تزيد عن قيمة السندات في السوق .

هذه السندات هي الضمان العام الذى يجب أن يحفظه البنك حتى يتقى الجمهور العواقب المالية السيئة إذا انهار صرح البنك أو انسحب من السوق أثر ضعف اعتراه . وفي هذه الحالة تدفع اليه الحكومة قيمة السندات بما فى ذلك الزيادة في سعرها السوق . يضاف الى هذا الضمان أنه كان يطلب من البنوك الاهلية أن تدفع الى الخزنة الحكومية ما قيمته في المائة ذها من أوراقه المتداولة كضمان لهذه الاوراق وتحويلها الى ذهب عند الطلب . وفي هذا شبه كبير بينك انجلترا في أن الرصيد الذهبي يخصص منه جزء لضمان الاوراق ويحفظ خصيصا لذلك الغرض . إلا أن نسبة الضمان الذى يتكون من الاوراق التجارية والسندات الحكومية الذى تودعه البنوك لدى الخزينة الامريكية أعلى منها اذا قورنت بينك انجلترا بينما الرصيد الذهبي الذى يحفظ فى الاخير هو أعلى بكثير منه فى بنوك الولايات المتحدة . أضف الى ذلك أن حكومة الجمهورية قد اشترطت دفع ضريبة قدرها واحد فى المائة على كمية البنكنوت التى تصدرها البنوك ، ولكنها خفضت فيما بعد الى نصف فى المائة .

ويمكننا اذن أن نقول أن البنوك الاهلية كان لها مطلق الحرية عند إصدار البنكنوت دون أى قيد أو شرط مادامت تشتري سندات الحكومة . وقد كانت الاوراق التى تصدرها ثابتة القيمة الى حد كبير ولا يقل مركز أوراقها في التداول عن الاوراق التى يصدرها بنك انجلترا وما كان يعوق تداولها أى عائق . وكان الناس يقبلون البنكنوت دون

أى تردد ، ولم تكن هذه علاقات الافراد فقط ، بل كانت أيضا علاقات البنوك بين بعضها .

حقاً إن البنوك الاهلية كانت تراعى بعض التمييز عند مبادلة البنكنوت بذهب أو كانت البنوك تستبدل أوراقها ببنكنوت البنوك الأخرى تسهيلاً للمعاملات التجارية بين الولايات ، وما كانت تعطى مقابل الأوراق أى نقد ذهبي وما ذلك إلا لأن الأخير كان بمثابة الاحتياطي الذهبي الذى فرضته الحكومة . ومع كل ذلك فما كان الناس يلجأون الى استبدال أوراقهم بذهب اعتماداً على قيمة الأوراق التى تصدرها البنوك مقابل رصيد ذهبي وسندات حكومية .

﴿ مزايا وعيوب هذه السياسة ﴾

والبنوك الاهلية ، كانت تمتاز بنظام متين بالنسبة للمودعات التى يودعها الجمهور - ولا يوجد فى أمة أخرى بنوك تحوى خزائنها ما تحويه البنوك الاميركية - وساعد على ذلك أن الحكومة سنت قانوناً لاتحاد عنده البنوك إذ فرضت عليها أن تحتفظ باحتياطي ذهبي مقابل الودائع . وراعت الحكومة فى ذلك أن تكون نسبة الاحتياطي مرتفعة فى الولايات التى تكثر فيها المعاملات المالية والتجارية . وكانت المصارف الاهلية فى عرف الحكومة على ثلاثة أنواع ، أولها ويشمل ثلاث مدن عرفت باسم « مدن الاحتياطي المركزى » وهذه المدن هي : نيويورك وشيكاغو وسنت لويس ، وتعد الأولى أهمها . والنوع الثانى وعرفت مصارفه باسم مصارف « مدن الاحتياطي » وبلغ عددها سبعة وأربعين عام

١٩١٣ . والنوع الثالث ويشمل . مصارف المدن الصغيرة ويطلق عليها بنوك « القرى أو الأقاليم » .

ويمكننا أن نقول أن كلا من النوع الأول والثاني كان القانون يحتم عليهما الاحتفاظ باحتياطي قدره ٢٥ في المائة للمودعات . أما النوع الثالث فتحتم عليه القانون احتياطيا قدره ١٥ في المائة .

فأما بنوك القرى فكانت تودع معظم احتياطياتها في بنوك النوع الأول أو الثاني وأما بنوك النوع الثاني وهي متعددة فكان يسمح لها بإيداع ما قيمته نصف احتياطياتها كمودعات في بنوك الثلاث المدن السانفة الذكر . وهذه الأخيرة هي التي يتركب احتياطياتها من معدن الذهب بخلاف النوعين الآخرين فقد يكون احتياطياتها أوراقا تجارية .

هكذا كان كل نوع من هذه البنوك يعتمد على سابقه ، والمسئولية الكبرى تقع على عاتق البنوك الكبرى ، وخاصة على بنك نيويورك . وبنوك الثلاث المدن الكبرى كانت تشغل مركزا شبيها بمركز بنك إنجلترا ، إذ كان بيدها الرصيد الذهبي لمجموع البنوك الأخرى في الجمهورية جميعها ، وبذا كانت تتأثر الحركة الاقتصادية نتيجة أي خلل ينتابها .

وفي كل الممالك التي ارتقت من الناحية المصرفية ترى أن أهم واجب على الصيرفي أن يكون على اتصال تام بالمركز المالي للدولة ، وأن يكون على أهبة دفع الاحتياطي الذي يخصص للودائع إذا طلب منه ذلك .

هذا ما تراه في معظم المصارف التي تتبع هذا النظام الذي ترجع فيه الأعمال المصرفية إلى البنوك المركزية ، وهذا ما تراه في لندن وباريس وبرلين وفرانكفورت كما كانت تراه في نيويورك . وتقوم في وجه المراكز

الرئيسية صعوبات جمة تقوم مثلها في وجه البنوك الاخرى التي على اتصال تام بها وقد دلت التجارب على أن خير علاج لملافاة هذه الصعوبات هو رفع سعر القسط حتى لا يتسرب الذهب الى الخارج .

ان البنوك اننى يصرح لها باصدار الاوراق اللازمة للتداول وغيرها كثيرا ما تكون عرضة لسحب كثير من المودعات التي تكون في حيازتها وخصوصا في اوقات الازمات . ولا بد لها أن تحفظ أصولا حاضرة حتى تكون على استعداد تام لكل ما يطلب منها . وكثيرا ما أدت الازمات الى انهيار صرح المصارف .

هذه الظاهرة السيئة كانت تلذاب بنك نيويورك كثيرا ولكن البنوك الاهلية كثيرا ما مدت يد المساعدة لتتشله من وهدة السقوط ، وذلك بمده بالاعانات ودفع المطالب منه .

وقد ظهر ضعف سياسة المصارف الاهلية في أزمة عام ١٩٠٧ عند ما قامت كمية المتداول من الاوراق النقدية ، ورغبة في تخفيف عبئها قامت الغرف التجارية في نيويورك وفي فيلادلفيا وفي بوسطن وأصدرت صكوكا تحمل محل أوراق البنكنوت ، كما أن بعض البنوك الفردية أصدرت شيكات مسحوبة عليها بفئات تختلف من ١٠ ، ٢٠ ، ٥٠ دولارا لتحل محل النقود المعدنية وقامت الحكومة بنصيبها لتخفيف وطأة الازمة بان قامت باستيراد بعض ملايين من الذهب كدين عليها لمكافحة الازمة

ولكن الامريكان عمدوا الى البحث عن طريقة ناجعة بعد أن

اتضحت لهم نقائص النظام الاهلي التي نلخصها فيما يلي : -

أولا - ان الولايات المتحدة ذات المساحة الشاسعة تكون

وحدة سياسية واحدة ولكنها لا تتمتع بأى تمركز فى أعمالها المصرفية .
وقد نتج عن ذلك أن الاموال الاحتياطية كانت مبعثرة وقوة استخدامها
لا تجدى وخصوصا فى الاوقات العصيبة والازمات المالية كالتى أشرنا
اليها بل ان تلك الاموال ما كانت تعود بأى تقع على أصحابها أى على
البنوك المختلفة لقلتها . فما كانت تستخدم فى أيام الرواج إلا فى المضاربات
أما فى أيام الكساد فما كانت تجدى قليلا .

ثانياً — ان نظام الاصدار لم يكن مرنا وان تعددت الجهات التى
تقوم بعملية . وعدم المرونة ترجع بلا شك الى أن كمية السندات محدودة
وعليه فكمية الاوراق المالية محدودة كذا . وبعبارة أخرى لم يكن
نظام الاعتماد مما يفيد الفرد عند نجاح أعماله لقلة كمية النقد وحاجته
لكثير من الاموال الحاضرة وخصوصاً أيام جمع المحاصيل الزراعية .

ثالثاً — لم يكن انتقال الاموال من ولاية الى أخرى بالامر
الهيئ اذ كانت البنوك تفرض عمولة كبيرة على الشيكات المسحوبة
بين ولاية وأخرى ، هذا الى ان أوقات الحصاد تختلف بالنسبة لكل
محصول زراعى فعند حصاد القمح تزداد كمية النقود فى الولاية التى قامت
بزراعته وعند جمع القطن فى ولاية أخرى تنساب النقود اليها من الاولى
ولكن انتقال الاموال كان يتطلب عمولة كثيرة .

﴿ نظام الاحتياطى المتحد ﴾

وقد استمر نظام المصارف الاهلية حتى سنة ١٩١٣ اذ صدر قانون
٢٣ ديسمبر وتنفذ بعد سنة من صدوره . وقد وضع المشرع نصب عينيه

ضرورة وجود نظام مركزي يشبه ماتبعه بعض الممالك الاوربية ولكنه
اختلف عنه في وجهات أخرى كثيرة من ذلك انه عمدا الى تجنب وضع
السلطة المالية في يد سلطة واحدة ، بل جعلها في يد اثني عشر بنكا شبيهة
بالمركزية وعرفت باسم « بنوك الاحتياطي المتحد » وتنسب الى المدينة
التي توجد بها وهي بنك الاحتياطي المتحد في نيويورك ، وبوسطن ،
وفيلادلفيا ، وريتشمن ، واثلتا ، وكليفند ، وشيكاغو ، وسنت لويس ،
ومينا بوليس ، وكنساس ، ودلاس ، وسان فرانسيسكو .

أما البنوك الأخرى فقد خضعت للسلطة العامة فيما يتعلق باصدار
البنكنوت واحتياطي الودائع وفيما يتعلق بملكية أسهمها وخضوعها للسلطة العامة
المركزية ونعني بها (هيئة الاحتياطي المتحدة Federal Reserve Board)
هذه الهيئة تتكون من ثمانية أشخاص بينهم سكرتير المالية
ومراقب حركة الاصدار بصغة رسمية وهما يمثلان الحكومة . أما
الباقيون فيعينهم رئيس الجمهورية ويكون تعيينهم لمدة طويلة ، ولهذه الهيئة
سلطة مطلقة على البنوك المعروفة باسم بنوك الاحتياطي فلها حق التفتيش
على حساباتها وفحص أعمالها كما أن لها السلطة في عزل الموظفين والمديرين
ولها أن تطلب الى بعضها ان تخضع أوراق البنوك الأخرى وأن تبقى
نسبة معينة للاحتياطي وأن تقوم بعملية تمويل البنوك الأخرى عند
الحاجة .

ويمكننا أن نعد أي بنك من البنوك التي عرفت باسم بنوك الاحتياطي
أنه بنك بنوك أي ولاية وأعماله تكاد تنحصر في علاقته مع البنوك التي
يعد مركزها كما هو الحال بالنسبة للبنوك المركزية في الممالك الأخرى .

هذا وليس للأفراد الحق في شراء أسهم هذه البنوك بعد صدور القرار الجديد . ومن ثم يجب على البنوك الأهلية أن تشتري هذه الأسهم أو تنسحب من النظام الأهلي الجديد . وقد أعطي الخيار للبنوك الأخرى أن تشتري الأسهم لتنضم إلى ذلك النظام . وفعلًا أقدم على عملية الشراء عدد عظيم منها .

ولكن هذه البنوك تحت رقابة مطلقة فان سلطة ومراقبة هيئة الاحتياطي عظمى ولهذه الهيئة حق تعيين ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة بنوك الاحتياطي المتحد ، ولأحد الثلاثة حق الرئاسة على جميع المجلس وللحكومة الحق أيضا في أن تستولي على ما يزيد من أرباح رأس مال الأسهم عن ٦ في المائة ولما تأسست بنوك الاحتياطي كانت أعمالها الرئيسية مقصورة على علاقاتها مع البنوك الأهلية التي تسير بموجب النظام الجديد ، ومع كل فقد كانت تقوم بجميع العمليات مع البنوك الأخرى أيضا ، ولكن إلى حد بسيط .

وقد عمدت بنوك الاحتياطي إلى قصرها لاقتراض على البنوك التي دخلت تحت لواء النظام الجديد وفي كل ما يتعلق بالأعمال التجارية المصرفية الأخرى ، وخاصة ما يتعلق بشراء أو خصم الأوراق التجارية . وعلى ذلك فالبنوك التي تتعامل مع الجمهور يتحتم عليها أن يكون لديها أصول ثابتة وصرح لها أن تودع أوراقا تجارية قصيرة الأجل أو أن تقوم بعمل سلفيات وتضع كمبيالاتها لعمل التسوية في بنوك الاحتياطي . والعملية الأخيرة منتشرة في كثير من ممالك القارة الأوروبية بالنسبة للبنك الرئيسي المركزي

وعلاقته بالبنوك الاخرى ولكنها قلما يحصل نظيرها في أمريكا وان
خول القانون لبنوكها هذا الحق .

﴿ إصدار البنكنوت ﴾

عدل نظام إصدار البنكنوت تعديلا شمل أساس النظام القديم
فقد أصبح حق إصدارها لبنوك الاحتياطي المتحد ولم يعد للبنوك
الاهلية هذا الحق . ولكن يلاحظ أن سحب هذا الحق منها عملية قد
تستغرق ما يقرب من ثلاثين عاماً ، وقد قصد القانون أن تشتري بنوك
الاحتياطي السندات التي تملكها البنوك الاهلية كضمان مقابل إصدار
البنكنوت ، وذلك لتقوم مقامها في عملية إصدار البنكنوت وبقيت اوراق
البنكنوت القديمة في التداول جيلا كاملا ولو أن كميتها كانت في نقص
مستمر . وأصبح معظم إصدار الاوراق في يد الاثني عشر بنكا التي أخذت
تصدرها مقابل ودائعها في خزانة الحكومة ، وأصبحت الاوراق الجديدة
معروفة باسم « بنكنوت الاحتياطي المتحد » .

وهذه الاوراق الجديدة تختلف اختلافا كليا عن سابقتها ، وقد
أخذت آثار النظام القديم تحتني تدريجياً وكان إصدار اوراق بنوك
الاحتياطي بعد موافقة الهيئة التي أشرنا اليها والتي أصبح لها مطلق الحرية
والسلطة في تقدير الاحوال الاقتصادية ، وهكذا أصبحت عملية الإصدار
مرنة فلا تحد الاوراق التي تصدرها البنوك بناء علي قانون يمنعها من
زيادة الإصدار ، بل يكون ذلك حسب ما تستدعيه حالة البلد الاقتصادية .
وكان علي بنوك الاحتياطي أن تحفظ رصيдаً من الذهب بنسبة

٤٠ في المائة من الأوراق التي تصدرها ، وعليها أيضا أن تحتفظ بأوراق تجارية قصيرة الأجل ، وفي هذا شبه كبير بالنظام القديم وهذه ظاهرة جعلت أوراق هذه البنوك بمثابة سندات علي الخزانة الأمريكية . ولحامل هذه الأوراق الحق في تحويلها الى ذهب في أى وقت . وذلك لأن الحكومة تعد ضامنة للبنوك في هذا الامر ، وقد أصبحت هذه خاصية النظام الجديد . وعليه فأى بنك من البنوك التي انضمت الى النظام الجديد كان عليه أن يدفع نقوداً أو سبائك ذهبية ويتسلم مقابلها أوراقاً من البنكنوت الجديد الذي تصدره البنوك الاثنا عشر .

هذه الأوراق الجديدة لها نفس الثقة التي للذهب في التداول وقد سرت بين جميع الطبقات وفي مختلف الولايات وهكذا أصبح احتياطي البنوك الاثني عشر يتكون من النقود المعدنية أو السبائك الذهبية . وفي مقابل كل ٤٠ دولاراً ذهب تسلمتها من البنوك التي انضمت للنظام الجديد كانت تصدر مقابلها ٤٠ دولار بنكنوت للبنك الذي أودعها . هذا الى أن لها الحق في قبول ٦٠ دولاراً من نفس ذلك البنك ، وهذه تكون على شكل أوراق تجارية لتصدر مقابلها ٦٠ دولار أخرى من البنكنوت . فعملية انتقال الذهب الى بنوك الاحتياطي أدت الى الثقة العامة فيها ، وهذه أدت بدورها الى انتشار وذيوع النظام الجديد .

﴿ تنظيم شؤون الاحتياطي ﴾

ولعل أهم ما يمتاز به النظام الجديد هو تنظيم حركة الودائع وبالتالي مقدار الاحتياطي اللازم لتلك الودائع فقد طلب الى البنوك الاهلية أن

تحفظ رصيداً معيناً ولكن هذا التنظيم يقصد به الرصيد الذي يجب أن تحفظه هذه البنوك لدى بنوك الاحتياطي بل بقي النظام القديم على حاله. أي بقيت بنوك «الاحتياطي المركزية» التي في المدن و«بنوك الاحتياطي» و«بنوك القرى الأخرى»، ولكن تسميتها كذلك تكاد تكون لا أثر لها الآن. وخليق بنا أن نسميها الآن «البنوك الكبرى» و«بنوك المدن الكبيرة» ثم «البنوك الأخرى» تمييزاً لها. أما النوع الأول فعليه أن يحتفظ لطلب الودائع بنسبة ١٣٪ منها، وأما بنوك النوع الثاني فتحفظ بنسبة ١٠٪ لهذا الغرض وبنوك النوع الثالث لا تحفظ الا ٧٪.

ومما تجب ملاحظته أن هذه العملية ما كانت تتطلب من البنوك نسبة أكبر من ٥٪. وما ذاك الا للثقة العظيمة التي حازتها أوراق البنكنوت التي كانت تصدرها بنوك الاحتياطي والتي كانت بضمان من الحكومة وهيئة الاحتياطي المتحد وسواء أحفظت المصارف هذه النسبة أم لم تحفظها فقد ترك هذا الامر للإدارة المصرفية تتصرف فيها كيفما تسمح الظروف وحسبما يترأى لها.

إن الحقيقة التي نقرها هي أن أهم ما في المشروع أنه لا يتحتم أن يحفظ كل بنك احتياطياً عظيماً في خزائنه مادام هناك احتياطي على جانب عظيم من المتانة قد حفظ في بنوك الاحتياطي المتحد فليست النسب التي ذكرناها وهي ٧، ١٠، ١٣، هي التي تحفظ مركز البنك المالي ولكن القوة المالية الحقيقية والعظمة المصرفية المبنية على كثير من التجارب العملية تنحصر فيما للبنوك الاثني عشر من المركز الثابت المعتمد على

احتياطي عظيم تضمنه وتشدد أزره الحكومة .

هذا من ناحية المصارف العادية التي قبلت أن تنضم الى النظام الحديث أما الدعائم التي يقوم عليها هذا النظام وهي بنوك الاحتياطي المتحد فقد ترك امر الاحتياطي الذي تحفظه الى حكمة هيئة إدارة هذه البنوك ، ولكن العرف الذي أصبح قاعدتها قضي بأن تحفظ بنوك الاحتياطي ٣٥ ٪ مقابل ودائعها ، أما مقابل أوراق البنوك فتحفظ ٤٠ ٪ .

وفي كلتا الحالتين السابقتين يجب أن يتكون الاحتياطي من معدن الذهب سواء كان نقداً معدنياً أو سبائك أو ما يعرف باسم الشهادات الذهبية . وعلينا أن نقرر هنا أن نظام الاصدار والاحتياطي اللازم للودائع بالنسبة للبنوك التي كانت بمثابة أعضاء في هذا النظام أو بنوك الاحتياطي نفسها كان مركزها كما هو الحال بالنسبة للبنوك في أوروبا من جهة مركز الذهب في مكان واحد تستقى منه البنوك الاخرى .

﴿ حالة البنوك أثناء الحرب الكبرى ﴾

وقد لاقى نظام الاحتياطي المتحد نجاحاً باهراً في أول أمره وبدأ أعماله في جو لا يمتريه أي اضطراب مالي ، ولم يزل كذلك حتي ثبت أخيراً أن هذا النظام هو خير ما تعتمد عليه البلاد خصوصاً في أوقات الازمات ، وقد واجهت البلاد أزمة عظيمة في أواخر عام ١٩١٤ عند انفجار الحرب الكبرى في أوروبا ولكن بنوك الاحتياطي المتحد التي ثبتت أمام الازمة منذ أن بدأت تنفذ نظامها الجديد ، كانت على أتم استعداد لكل ما تتطلبه البلاد عند دخولها الحرب عام ١٩١٧ وقد

أثبتت أنها ليست فقط قيمة بمواجهة المصاعب المالية ولكنها كانت الساعد الأمين للحكومة إذ قامت بمساعدات هائلة ما كان يحلم بها أكثر الناس تفاؤلاً ، وقد أصبحت بنوك الاحتياطي كفروع للخزانة العامة وكل ذلك كانت نتيجة ارشاد الهيئة التي تدير حركة هذه البنوك فقامت باقراض الحكومة مقابل سندات التي كانت البنوك تقوم ببيعها وترويجها بين الجمهور وعملائها وحضت جميع البنوك المنضمة تحت لوائها لتقوم بنفس العملية . ولا تقل مساعدة هذه البنوك للحكومة عما قامت به البنوك الاوربية لآزاء حكوماتها.

إن ارتفاع الائمان الذي شمل البلاد من سنة ١٩١٥ حتى سنة ١٩١٩ كان نتيجة أسباب عدة أهمها ازدياد كمية الذهب في البلاد ، وبالتالي زيادتها في خزائن بنوك الاحتياطي المتحد ، هذا الى أن كمية الاحتياطي قد زادت في تلك الخزائن زيادة عظيمة إذ زادت أرباح البنوك وزاد احتياطياتها أيضا بنسبة فاحشة . ولما أباحت هيئة الاتحاد لبنوك الاحتياطي أن تعطي ذهباً مقابل البنكنوت الذي أصدرته ، ولما زادت كمية الذهب في البلاد كان ما يودع بالمصارف يودع بالتالي في البنوك الاثني عشر الرئيسية ، وعلى أساس هذه الكميات العظيمة ازدادت أوراق البنكنوت وزاد الاحتياطي .

بهذه العملية كان لزيادة الذهب في البلاد وفي المصارف أن راجت سندات الحكومة وزاد إقبال الناس على شرائها لآثر زيادة قوتهم الشرائية حتى أن الذين لم يقدرُوا على شرائها كانوا يتمرضون الاموال لشرائها . وهنا نسجل حقيقة هامة وهي أن إقبال الاهالى واقتراضهم لشراء السندات

وسداد قيمتها فيما بعد ثم اقتراض البنوك التي انضمت لهذا النظام من بنوك الاحتياطي قد أدت الى زيادة احتياطي الاخيرة، والقوة الشرائية التي خلقتها هذه الاحوال قد أدت الى زيادة أموال الدولة إثر شراء سنداتها وبذا تمكنت من الاتفاق على الحرب حين انضمامها الى الحلفاء . ولم يمض وقت طويل حتى سددت الحكومة ما عليها من ديون، وهكذا كانت تنتقل أموال الودائع من الاهالى الى البنوك ومن الاخيرة الى بنوك الاحتياطي ، ولم تك نتائج ذلك لتبقى آثارها مدة قصيرة . ولذا فان نسبة الرصيد سواء أكانت نقوداً رئيسية أم سبائك ذهبية تملكها البنوك مقابل ودائعها ، لا تتطلب تشريعاً من جانب الحكومة فحسب ، بل تتطلب رقيماً اقتصادياً وتقدماً مالياً . ونظام الولايات المتحدة قد عدل من نظام بنوك اهلية الى الاحتياطي المتحد ، فما اعتادت عليه البنوك وما سلكته الهيئات التجارية قد تغير تغيراً عظيماً حتى تم تعديل النظام وأصبح ممزجاً بنفوس الشعب في خمس سنين . وبذلك أصبحت بنوك الاحتياطي وكلاء حفظ الاحتياطي وأصبح لديها منه ما يكفي لنسبة المطلوبات لكل بنك . ولما عظم مقدار الاحتياطي زادت كمية النقود المتداولة ، وهذا يعد آمناً طريق من الوجهة المصرفية ، وذلك لأنه مبني على أساس اقتصادي متين سده ولحمته احتياطي ثابت الدعام .

﴿ أصحاب الودائع وحملة البنكنوت ﴾

وأخيراً علينا أن نتساءل عن أمر من الاهمية بمكان عظيم . وهو هل هناك ضرورة لحماية حملة أوراق البنكنوت أو هل يكون حملته

في مركز واحد مع أصحاب الودائع أى تكون حمايتها من نوع واحد؟

لقد كان النظام الاهلي يكفل ضمانا خاصا لحملة البنكنوت ولكن ضماهم أصبح أعظم من ذلك تبعاً للنظام الجديد لان قيمتها مضمونة بما تودعه البنوك من ذهب وأوراق تجارية . هذا الى أن الحكومة تعد ضامنة لها . ومن جهة أخرى فقد سنت بعض الولايات قوانين لحماية أصحاب الودائع التي يتعامل بها بواسطة الشيكات ، ومن الوجهة التاريخية نرى أنه اذا وجد فرق بين الودائع والبنكنوت وعلاقتها فانها يرجع الى أن المصارف لم تدرك الاتصال الوثيق بينهما فان الودائع لا تختلف في الواقع عن انها نقد كأوراق البنكنوت وهي عظيمة السمية وخصوصا في انجلترا والولايات المتحدة وكندا .

إن الاساس الذي تبني عليه ضرورة إيجاد ضمان للأوراق المالية يرجع الى سببين ، أولهما ان البنكنوت تتداوله الطبقات الغنية كما تتداوله الفقيرة . والاخرة تعتمد كثيراً على غيرها من أصحاب رؤوس الاموال أما الودائع فيملكها أصحاب الثروات العظيمة غالباً وهم أقل عدداً بالنسبة لاجلبية السكان التي تتكون غالباً من الطبقات الفقيرة والمتوسطة . وثانيهما - ولا يقل عن الاول أهمية - وهو الفرق بين المودع وصاحب ورق البنكنوت من حيث دائنية كل منهما للبنك : فالاول يصبح كذلك بمحض رغبته ، أما الثاني فليست له هذه الارادة ، والبنكنوت يتداول كنقد ليس من السهل على من يقدم له أن يرفضه لمخالفة ذلك للقانون ، وهو لا يدري أنه باعطاءه الورقة لغيره أنه قد نقل حالته كدائن

للبنك الى آخر تصبح له هذه الصفة . وعليه فكيف يمكن حصر أصحاب الدين على البنك وكل حامل لورقة بنكوت يستعملها في شراء حاجاته كلما رأى رغبة في ذلك ، وتساوت المنافع النهائية لتقدم بما يشتريه ؟ أما المودع فيختار البنك الذي يتوسم فيه المركز المالي الحسن وهو في ذلك منقاد وراء شهرة المصرف .

إلا أنه مع كل هذه الفروق علينا ألا نفعل وجه شبه رئيسي وهو أن الودائع والبنكوت يشتركان في أنها يكونان معا واسطة التبادل والاسباب التي تجعل هناك ضرورة عظمي لضمان أصحاب البنكوت هي بعينها التي ترجح ضرورة الضمان لأصحاب الودائع . هذا الى أن التشريع الجديد قد حفظ ضمانات ثابتة قوية لهم فقد عرفها وحدد نوعها ، وليس ذلك بالنسبة للبنوك الاهلية فقط ولكنه شمل بنوك الولايات فقد وضع القانون نظاما للحد الذي يودعه أى فرد والودائع التي يودعها المديرون ضمانا لحسن إدارتهم وأخيراً حتم عليها نشر حساباتها سنويا . أما مراقب حركة الاصدار في واشنجتون فله ساطة لانظير لها في الاشراف على البنوك الاهلية وتحت إشرافه هيئة من كبار المالين والقنين الذين يفحصون أعمالها ، وفي كل ولاية هيئة شبيهة بتلك تقوم بفحص أعمال البنوك التي توجد في دائرتها .

وهذا النظام يعد فريداً يمتاز به الولايات المتحدة . فكما أنه لا يوجد في الدول الاخرى تحديد نسبة الاحتياطي الى المودعات ، كذلك لا تشريع يشمل ما يختص بالقروض وتقارير أعمال المصارف

وتعهدات مديريها وواجباتهم في أى قطر آخر وفى بلد كانت ميزته ترك الصناعة الكبيرة تتبع أى نظام ترغبه وأى طريقة تسير بمقتضاها لتضمن نجاح أعمالها نقول فى بلد كهذا يعد غريبا فى عالم الاقتصاد أن يخضع لنظام يكاد يكون مركزيا . وما ذلك التدخل الحكومى إلا بسبب زيادة الثروة العامة وزيادة مودعات البنوك . ولما صدر القانون الذى تسير بموجبه البلاد أصبح ضروريا على البنك أن يظهر ميزانيته وحسابات المودعين ليعرف هؤلاء مرا كزهم ومرا كز بنوكهم .

المهاجرة الى أمريكا الجنوبية

نظرة عامة — شروط الإقامة وتسهيلات الحكومات — جهود عظيمة

لبعض الجمهوريات — خاتمة

﴿ نظرة عامة ﴾

منذ أن أعلن مذهب منرو الذى يعتبر أى تدخل فى شؤون القارة الأمريكية عملا عدائيا بالنسبة للولايات المتحدة ، أخذت جمهوريات أمريكا الجنوبية فى معارج الرقى المادى والسياسى . إلا أن الايدى العاملة لاتزال أهم عائق فى سبيل تقدمها الاقتصادى . وهذا النقص يظهر بأجلى وضوح فى أرجنتيننا ، وشيلي ، وبوليفيا . أما الاولى فتبلغ مساحتها ١٠١٣١٠٨٤٩ ميلا مربعا ولا يزيد عدد سكانها عن عشرة ملايين نفس

وبوايفيا التي تبلغ مساحتها ٧٠٨١٩٥ ميلا مربعا و عدد سكانها على ثلاثة ملايين نفس وهذا هو الحال بالنسبة لبلاذ شيلي أيضا إذ يبلغ عدد سكانها أربعة ملايين نفس مما دعى لتأخر الزراعة والصناعة فيها .

والزيادة في عدد المهاجرين الى تلك القارة ضئيلة بوجه عام إذا قارناها بما يديه المهاجرون من الشغف الهائل نحو الولايات المتحدة . وبين أيدي رجال الحكومة في شيلي الآن مشروع يرمي الى زيادة ترغيب المهاجرين الى تلك البلاد ويؤكده العارفون أن بلاد شيلي يملك معظم أراضيها الزراعية مالا يزيد عن ٢٠٪ من عدد سكانها ولا توجد أراض زراعية الآن الا في الجزء الجنوبي حيث لا تزال المساحات العظيمة في حاجة الى مجهود الانسان ، أما وزارة الزراعة فيها فتقترح شراء أجزاء متفرقة من الاراضي الصالحة للزراعة ثم تقسمها الى قطع لا تزيد مساحتها عن خمسين فدان وذلك حيث يسهل الري أما في الجهات التي يصعب ربيها فتقسم الى قطع لا تزيد عن الف فدان ثم انها عازمت على إعدادها للزراعة وستقوم بحفر الترعة وإعداد المساكن اللازمة للمهاجرين وتسهيل طرق المواصلات حتي يسهل تصدير الحاصلات المختلفة الى الاسواق الاجنبية .

﴿ شروط الاقامة وتسهيلات الحكومات ﴾

ورغبة في ضمان مهاجرة الطبقات المرغوب فيها الى تلك الجمهوريات اشترطت الحكومات أن يكون المهاجر مالكا لمبلغ يعادل ١٥٠٪ من قيمة الاراضي التي ستمهاله الحكومة وأن يخصص ٢٠٪ من أرضه لزراعة محاصيل تعينها الحكومة قدرأ ونوعاً ويدخل فيها أشجار النماكة

بوجه خاص . أما أساس ذلك المشروع فهو عزم الحكومة على إنشاء مصرف يقوم بعملية الاقراض ولا شك أن إنشاءه سيعمل على ترقية الزراعة وترغيب سكان الدول التي يزيد عدد سكانها بسرعة هائلة إلا أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن احتياج بلاد شيلي إلى مهرة الصناع أعظم من حاجتها إلى الزراع ولذلك فهي تعتمد إلى برغيب رجال الصناعة بكل الطرق الممكنة .

أما بلاد الأرجنتين فقد أخذت تفكر أخيراً في مسألة زيادة عدد سكانها ومعظم المهاجرين إلى تلك الأراضي يقيمون في مدينة بونس ايرس . ومن الواضح أن اقتصارهم على العاصمة أو المدن الكبيرة لا يفيد تلك البلاد كثيراً . إنما تعظم الفائدة المرجوة متى انتشروا في طول البلاد وعرضها . وعند السكان يزيد بوجه عام في تلك الأنحاء الخاوية على عروشها ويسير جنباً إلى جنب مع سهولة طرق المواصلات ولذا فإن نقص عددهم في الداخل يرجع إلى صعوبات النقل .

وقد عزمّت الحكومة في أرجنتين على مد خطوط كثيرة تصل مراكز الإنتاج وفي عزمها أن تستولي على جزء من الأراضي التي في يد عدد قليل من الملاك والتي تقع على الطريق الحديدي التيها للمهاجرين وقد وافق بعضهم على أن يسلم للحكومة نسبة مئوية من أرضه ولكن يجهلون أيضاً أن يرفض كثيرون التنازل عن أي جزء من ممتلكاتهم . أضف إلى ذلك أن الحكومة قد أعطت امتيازات لكثير من الشركات الأجنبية ونخص بالذكر منها شركات النقل الانجليزية لتعمل على مد

خطوط حديدية ولتكشف للمهاجرين عن الاراضي التي لم تطأها قدم
إنسان من قبل والتي لا تحتاج لمجهود عظيم في الانتاج نظراً لثريتها الخصبة
التي لم يستغلها انسان سنين طويلة أجهدت تربتها أو بهبارة أخرى أنها
بقاع تزرع بما يسمونه في عالم الاقتصاد بالزراعة الخفيفة . وشرركات
النقل تشتري الاراضي التي تمر بها خطوطها لحسابها ثم تصلحها وتعددها
للانتاج وللاقامة المهاجرين وهي تراعى جنسيتها عند تسليم الارض لهم
لأنها شركات استثمارية وان اتخذت مظهرًا تجاريًا واستثماريًا اقتصاديًا
واسع النطاق وهي تضع مصلحة بلادها ومنفعة مواطنيها قبل كل اعتبار
آخر . كل هذه التسهيلات عمدت اليها الحكومة أو الشركات ، ولا
يفوتنا أن نذكر أيضا أن كلا منها - الحكومة والشركات - ستقوم
بعملية شراء الجيوب وآلات الري الحديثة لحسابها وستيسمها بأمان معتدلة
للمهاجرين المرغوب فيهم .

هذا وتمتاز بلاد الجمهورية الفضية عن بقية الجمهوريات بأن المهاجرين
يميلون لى الهجرة اليها ميلا ظاهراً ففي العشرة سنوات التي سبقت الحرب
الكبرى بلغ مجموع المهاجرين اليها ٤٠٠.٠٠٠ نفس إلا أن تلك الرغبة
نقصت منذ انفجار الحرب الكبرى إذ ان الزيادة لم تزد في الاثني عشر
سنة التي تلت تاريخ اندلاعها عن ٣١٩ الف نفس ولكن من المتظر أن
تلك للتسهيلات ستؤدي الى زيادة عدد السكان واسترجاع الارجتين
لمسكناتها التي كانت لها في نفوس المهاجرين .

﴿ جهود عظيمة لبعض الجمهوريات الاخرى ﴾

ولعل أهم جمهورية تقوم في الوقت الحاضر بجهودات طيبة لزيادة عدد السكان في باهي راجواي وتعد نسبة عدد سكانها الى مساحتها قليلة جداً . وقد حصلت أخيراً هيئة دينية تعرف باسم جمعية مينوتس على تصريح من الحكومة باستغلال ثلاثة ملايين من الافدنة وهي جمعية تنتسب الى العنصر التيوتوني الذي يميل بطبيعته الى النشاط والمثارة ولا ينقص أعضاؤها أى شيء من المهارة الفنية ولم يصل من أعضاء هذه الجمعية سوى ٣٠٠٠ عضو إلا أن بقيتهم أخذت تقد فيما بعد نظراً لتمام المعدات التي اتخذتها جمعيتهم والتسهيلات التي قامت بها في هذا السبيل باعدادها مصانع ومزارع مستوفاة ما يحتاجه الصانع أو الزارع ولا ينتظر أن يقل عدد من يقصدون الى تلك الاصقاع عن مائة الف نسمة وكلهم ماهر في صناعته .

وقد وجهت هذه الجمهورية نظرها الى هر باراتا حيث يمكن قيام الصناعة ويسهل انتاج المواد الخام اللازمة لها زراعة حوض ذلك النهر والحكومة جادة في انشاء مدينة على هذا النهر واصلاح ٣٥ الف فدان تقسمها الى قطع صغيرة كما فعلت حكومة شيلى وتبيعها بشروط مناسبة للمهاجرين الاوريين . أضف الى ذلك أن هناك ١٤٦ أسرة ألمانية حصلت على أربعين الف ميل مربع قسمتها الى أجزاء وخصصت جزءاً منها للزراعة والجزء الآخر لتربية قطعان الماشية .

أما جمهورية بروفني جزئها الشرقي مساحات واسعة تصلح لزراعة

كثير من الحاصلات الاستوائية وهذا الجزء يعرف باسم إقليم مونتانا وفيه تقوم ثلاثة آلاف أسرة باستغلال ثلاثة ملايين من الافدنة أى ان متوسط ما يخص الأسرة منها ألف فدان والحكومة جادة في ترغيب المهاجرين لزيادة الانتاج العام ولا يزال بها نحو مليون ونصف من الافدنة لا تجد من يستغلها وهى تفضل سكان أواسط أوروبا لاستغلال أراضيها الزراعية والاقليم التى تكثر فيها الغابات .

ولا تقل المساعي التى تقوم بها كولومبيا عن ما تقوم به بقية الجمهوريات وهى أحسن حالا من كثير من جاراتها إذ يبلغ عدد سكانها ٦ ملايين والاهالى يقيمون في الجهات المعتدلة المناخ ولكن حيث يكون الجو قاريا فهناك مساحات لا يطمئنها انسان بل ولم تكتشف بعد وأول ما ستخذه الحكومة هو تمييز أراضيها خصوصا حيث توجد مقاطعة سانت مارتا وبها ١٢٥ ألف فدان أعدتها للمهاجرين الالمان والدانيمرك . كذلك تقوم حكومة بوليفيا بمساعدات عظيمة فقد صرحت الحكومة فيها للشركات الانجائزية باصلاح ١٥٠ ألف ميل مربع لتعدها للمهاجرين الاوربيين أيضا .

وهناك مشروعات أخرى لاقليم يعرف باسم التيبيلانو وهو الآن صحراوى ويقع على حدود شيلي وينتظر ان يكون لاصلاح هذا الجزء بعد عمل ما يلزم للارتفاع بنهر ديزاجدرو . ويمكننا ان نقول بوجه عام ان التشريع في بلاد بوليفيا يبيع للمهاجرين الاقامة بشروط حسنة ملائمة .

(خاتمة)

لا تزال امريكا الجنوبية تحتاج الى اليد العاملة، وفي تلك البلاد اراض كثيرة لم يكتشفها الانسان الى الآن وهي متى استغلت انتجت كثيراً من المواد الغذائية والمنتجات الصناعية التي تحتاج اليها الاسواق الاجنبية وبها كثير من المحاصيل الاستوائية الغالية الثمن في الوقت الحاضر نظراً لقلة المحصول السنوي منها. اضيف الى ذلك وفرة مراعيها التي تكثر فيها قطعان الضأن والماعز وغيرها.

جيمس ولیم جلبرت

(شخصية عظيمة في عالم الاقتصاد والتجارة)

مقدمة - نشأة المستر جلبرت - في ميدان العمل - في عالم المصارف -
جمعية بنوك الشركات المساهمة - اعتزاله العمل ووفاته

(مقدمة)

أود أن أحدث القارئ الآن عن شخصية من أعظم من خلدت ذكراهم في علم الاقتصاد والتجارة وبخاصة من ناحية الاعمال المصرفية. واذكر بهذه المناسبة أن السير روبرتسون المؤرخ الشهير، لم يخطيء عند ما قل في كتابه عن الهند « اننا عند دراستنا تاريخ الامم أو الجماعات ، في أى

عصر من العصور، قلما نفي إلا أننا فتحوا الامصار أو دوخوا الامم وأذلوها، أما أصحاب العقول الجبارة والنفوس المملوءة عزبا ونشاطا والتي تعمل لما فيه خير الانسانية فاننا لانفي بها، ولانفيها كبر أهمية» فلو اني ذكرت نابليون أو هولاكو أو هانيبال أو غيرهم، في جمع حافل فان الحاضرين سينقسمون حتما الى فريقين أما أولهما فتراه يود لو يقفز الى مكاني ليزيد السامعين مما لم أذكره وأما الفريق الثاني فتلاحظ عليه علامات الارتياح والسرور ويشتاق لو أن سيرة أحد هذه الشخصيات استمرت عدة ساعات ليستزيدوا ويتلذذوا بأخبار الحروب والكفاح والانتصار. ولو ذكر امامهم أن أحد هؤلاء كان ظالما أو جبارا عاتيا فأنهم قلما يملون سماع تلك الاحاديث.

على أن اعلام الفنون والعلوم والآداب وان لم يعرفهم سوى نفر قليل الا أنهم لا يقلون في الواقع عن رجال السياسة ورجال الكرم والفر، وهم وان كانوا أقل شهرة إلا أنه يكفيهم أن فضلهم يزيد من غبطتهم الداخلية، ذلك لأنهم يشعرون أنهم قاموا أيضا بما يجب عليهم ازاء اخوانهم في الانسانية. هذا الى أن الثقافات التي تقوم بما يرقى مختلف العلوم والفنون لا تبغي جزاء أو شكورا أو صيتا عالميا ولكنها تفضل غالبا الابتعاد عن خيلاء العالم لتوجه جهودها نحو العمل المنتج.

﴿ نشأة المستر جلبرت ﴾

والمستر جلبرت من هذه الشخصيات التي قلما نسمع عنها ولكنه يعد من الدعائم التي قام عليها نظام الائتمان الحديث. ولد في ٢١ مارس

عام ١٧٩٤ من أسرة أصلها من ولاية كورنوال ثم ترحلت الى لندن وأقامت فيها حيث نشأ هذا المالى الكبير . ولم يلبث طويلا حتى بلغ أشده ثم أصبح اسم جليبرت تنافله الالسنه فى مختلف الاوساط المالية . فى عام ١٨١٣ بلغ التاسعة عشرة من عمره والتحق ككاتب فى احدى بنوك لندن ، وظل كذلك فى وظيفته حتى كان ديسمبر من سنة ١٨٢٥ حين انتابت البلاد الانجليزية أزمة اهتزت لها تلك الامة وانهار صرح كثير من البنوك فيها .

وقد كان البنك الذى يعمل فيه أحد تلك البنوك التى لم تقو على احتمال تلك الصدمة العنيفة فاضطر لتصفية أعماله والانسحاب من السوق . وفى أثناء قيامه بوظيفته الآتفة الذكر كان قد انضم الى جمعية تعرف باسم جماعة الاثنيين ، وكانت تضم بين جوانبها عدداً عظيماً من أرباب الاعمال وأصحاب الرتب العالية أمثال البارون شانيل وغيره ، ثم انضم أيضاً الى نادى الاتحاد وهو الذى أسسه جون ستيوارت ميل صاحب النظريات الشهيرة فى المالية والاقتصاد ، وكان من بين أعضاء هذا النادى اللورد ما كولى الكاتب الاديب الذائع الصيت . ثم لم يلبث حتى رأياه يشترك فى تأسيس المعهد العلمى والادبى لمدينة لندن ، وقد كان الاول من نوعه وخصص لتعليم وتثقيف أبناء الطبقة الوسطى .

﴿ فى ميدان العمل ﴾

قلنا أن البنك الذى كان يعمل فيه قد اضطر الى الانسحاب من السوق على أثر الازمة التى عمت بلاد الانجليز عام ١٨٢٥ ، لذلك نرى أن

تلك السنة التي واجهتها البلاد قد أفادت كثيراً في تكوين هذا المال .
إذ رأى بعينه كيف ينهار صرح المصرف وما الذي يدعو إلى ترزع
أركانها وضعفه وما يؤثر في حياته بوجه عام .

وإذا علمنا كيف أنه كان على اتصال دائم برجال الأعمال ، سهل
علينا أن ندرس بقية أدوار حياته وكيف أخذ يتدرج في معارج الرقي
وكيف أخذ صيته ينفش بين جماعات المالين والاقتصاديين . فعلى أثر
انتهاء عمله في ذلك المصرف التحق بأحد المحلات التجارية في برمنجهام
بوظيفة صراف وهي وظيفة لا تتفق مع ما تصبر إليه نفسه فلم يلبث طويلاً
حتى استقال من وظيفته وعاد إلى لندن عام ١٨٢٧ ونشر كتاباً عن البنوك
قال عنه أنه دراسة عملية لما تقوم به المصارف وشرح فيه حالة بنوك لندن ،
وكلها بنوك أفراد ، واستعرض فيه أيضاً حالة المصارف في اسكتلندة
وايرلندة . وما هي إلا أشهر معدودات مضت على أثر نشر مؤلفه حتى
استدعى إلى أيرلندة حيث تولى إدارة بنك بروكشيل . وفي سنة ١٨٢٩
شعرت مقاطعة وترفورد بأيرلندة بمواهبه وكفايته النادرتين فعهدت إليه
بإدارة كثير من أعمالها المصرفية .

وفي أثناء قيامه بأعماله المصرفية ، لم يكن ليعوقه ذلك عن تنوير
أذهان مواطنيه وشجذ قرائح مرؤوسيه بأرائه التي كانت قد أخذت في
النضوج نتيجة كثرة خبرته ومراحله وتجاربه التي اكتسبها أثناء حياته
العملية . وقد عاونه كثيرون من أصحاب النفوذ على تأسيس كثير من
الجمعيات التي تعمل على ترويج مبادئه حتى تنشأ الشركات المالية على أساس
ثابت الدعائم متين الأركان . وهكذا رأينا يعمل على تأسيس معهد

وترفورد العلمى والادبى ، وقد أسسه على مثال معهد لندن الذى أشرنا
اليه ، وكذلك رأيناه يعمل بعزيمة لا تعرف الملل فيما رفع من مستوى
الاهلين . كم كانت دهشة اصدقائه عظيمة عند مارأوه يتخذ ذلك المعهد
داراً لالقاء خطبه ونشر آرائه وتثقيف عقول الناشئة فى تلك المقاطعة ،
لذلك التقي عدة محاضرات تناولت شتى الموضوعات المالية والاقتصادية
وأهمها محاضراته عن التجارة قديماً وقد ألم فيها كثيراً بحالة التجارة فى كثير
من الامم صاحبة المدينات القديمة وأخصها مصر واليونان وروما وقرطاجنه
ونذكر أيضاً انه جاء بمعلومات طلية عن علاقة تلك الامم بالشرق وخاصة
بالهند والصين ثم تطرق من ذلك فبحث فى فلسفة اللغات وطرق الزراعة
فى غربي انجلترا ، ثم التقي محاضرة عن حالة التجارة فى مقاطعة وترفورد
حيث يقوم باعماله المصرفية . وقد كان نجاحه فى عمله يسير جنباً الى جنب
مع نجاحه فى نشر مقالاته أو القاء خطبه ، وأصبح مثالا حياً وأ نموذجاً
قائماً لكيفية الانتفاع باوقات الفراغ وتوجيه القوى نحو العمل المنتج
فهو وان شغل مركزاً خطيراً ذا مسئولية عظيمة يحتاج الى ذكاء خارق
ومقدرة عظيمة وصبر وجلد فائقين إلا أنه أدرك أيضاً كيف يستثمر
أوقاته كما كان يستثمر أمواله . ولذلك فنحن لانستغرب إذا رأينا له
صيتاً عظيماً فى عالم المصارف أو شهرة قد سارت بذكرها الركبان وهي
شهرة لانعدها ناجمة عن مدح يكيله له ابناء جلدته بل ناتجة عن كفاية
عرفها عنه مواطنوه وعرفها كل من قرأ مؤلفاته .

في عالم المصارف

في عام ١٨٣٣ تألفت لجنة لتحضير مشروع لإنشاء بنك تقوم أمواله على أساس نظام الشركات المساهمة وهي ما تعرف باسم joint stock banks وقبل ان نذكر جهود المستر جلبرت في هذا الميدان نذكر كلمة موحزة عن نشأة بنك البنرك.

فقد صدر قانون في عام ١٧٠٨ بمنع تأسيس بنوك يملكها أكثر من ستة شركاء وتقوم بإصدار البنكنوت الذي يستبدل بذهب لدى الطلب، وقد كان ذلك القانون يمنع منافسة البنوك الأخرى لبنك إنجلترا إلا أنه حدث فيما بعد أن تمت ثروة الجزائر البريطانية وأصبحت الحاجة ماسة إلى كثير من المصارف فتأسس لذلك جملة منها ولكنها كانت بنوك أفراد أو جملة شركاء لا يتعدى عددهم ستة، واذ لم يشر القانون إلى اسكتلنده وإيرلنده لذلك رأينا عدة بيوتات مالية تكونها شركات مساهمة وقد نشأت وامت في كل من هذين القسمين من المملكة البريطانية وهي فيهما على جانب عظيم من المتانة والثبات وتقوم بتمويل كثير من الشركات وتعمل على نجاح ورواج الصناعة والتجارة فيما وراء البحار.

وفي كل تعديل أدخل على نظام بنك إنجلترا لم يأت المشرع بما يرفع هذا الغبن أي أن عدد من يملكون البنك لا يتعدى ستة شركاء وظال الحال كذلك مدة طويلة وأصبح الفرق ظاهراً بين اسكتلنده وإيرلنده وبين إنجلترا من تلك الناحية حتى كانت سنة ١٨١٦ حين أباح البرلمان تأسيس تلك البنوك بشرط أن يكون ذلك بعيداً عن لندن بنحو ٥٦ ميلاً،

وبشرط أن تدفع أوراقها المصرفية التي لدى الطلب خارج لندن أيضا وأن لا تسحب عليها كمبيالات تقل قيمتها عن ٥٠ جنيهها ولكن لم تأت سنة ١٨٣٣ حتى صدر قانون آخر أباح لتلك البنوك أن تسحب كمبيالات على فروعها في لندن بقيمة تقل عن ذلك المبلغ ومن ذلك ترى أن الظروف الاقتصادية قد أخذت تتدرج حتى شعرت البلاد بضرورة وفائدة هذا النوع من المصارف .

ولما تألفت أول لجنة لتأسيس أول مصرف من ذلك النوع رأيناها تستدعي المستر جلبرت إذ كانت شهرته قد سبقت له إلى لندن في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٢٣ عين مديرا للبنك الذي أزمع تأسيسه وهو بنك لندن ووستمنستر وفي اليوم التالي نشر دعوة الاكتتاب في أسهم الشركة ولم يأت يوم ١٠ مارس عام ١٨٢٤ حتى فتح ذلك البنك أبوابه وقد تسلم مهام إدارته منذ تأسيسه . وقد كان على هذا البنك أن يصد هجمات كثيرة كان يقوم بها الكثيرون ممن أكل الحسد قلوبهم لثروة مديره ونجاحه الذي ظل حليفه في ذلك العمل الجديد في نوعه المحترف بالمخاطر فكان عليه أن يتغلب على عدم ثقة الجمهور بمشروع لانزال في مهبه ، لم تثبت صلاحيته ولم تعرف مزاياه . كذلك كانت هناك عقبات كثيرة من ناحية الحكومة إذ لم تبح له الحكومة القيام بجميع أعمال المصارف وغير ذلك من الصعاب التي تقوم في وجه الأعمال الجديدة وهي أعمال يعوزها الرجال ذوو البصيرة والحزم والارادة القوية والایمان بنفع الأعمال الجديدة، وهذا ما جعله المستر جلبرت نصب عينيه . واخيراً تغلب على كل ما قام في وجهه من الصعاب وظل البنك الذي يديره يتدرج في معارج الرقي

والنجاح حتى أصبح من أعظم بنوك إنجلترا .

ولم يمض عامان على تأسيس ذلك البنك حتى عمت البلاد روح جديدة لتأسيس بنوك على مثال بنك لندن وويستمنستر ، وقد ساعد المستر جلبرت على تأسيس كثير منها ومدها بمعلوماته القيمة الغزيرة التي اكتسبها بالتجربة والاطلاع الواسع وقد حض كبار مساهمي شركته على الاكتتاب في أسهم الشركات الجديدة كما اكتتب هو أيضا بمقدار كبير منها وذلك ليضمن لنفسه وللمجلس إدارة شركته سلطة وإشرافا قويا على أعمالها ، وهكذا أصبح المصرف الذي يديره علي اتصال وثيق ببقية المصارف التي أنشئت فيما بعد ، ولم تأت سنة ١٨٣٧ حتى استدعته اللجنة المالية البرلمانية في إنجلترا للاستئناس برأيه في كثير من المسائل المالية .

﴿ جمعية بنوك الشركات المساهمة ﴾

وفي عام ١٨٣٧ تأسست جمعية من مديري البنوك الجديدة ، وهذه شكلت لجنة عهدت اليها الدفاع عن مصالحها في إنجلترا وويلز والاتصال رجال الحكومة والبرلمان لتبادلهم الرأي في كل تشريع تود الحكومة أن تصدره ويختص بها وجعلت مركزها لندن وعهدت الى الاعضاء الذين يقيمون فيها أن يتولوا الدفاع عنها وقد تولى المستر جلبرت دعوة بقية المديرين الى الاجتماع الذي عقد لتأسيس تلك الجمعية حيث اقترح ما عن له من الآراء التي تؤدي الى صالح ذلك النوع من المصارف حتى تنمو ولا يعترضها تشريع حكومي يعرقل نجاحها . وفوق ذلك فقد ساعدت الظروف المستر جلبرت إذ كان وزير المالية في ذلك الوقت اللورد مونتياجل وهذا كان قد عمل معه كثيرا واشتغلا معا عندما كان الاول مديرا

لبنك البروفنشيال في ارلنده . لذلك رأينا مساعي المستر جلبت تكلل كلها بالنجاح وصدرت قوانين عدة أتاحت لتلك البنوك فرصة عظيمة جعلتها تنمو وتنتشر وتعدد فروعها في كل ناحية وسرعان ما ظهرت أيضا فيما وراء البحار . وفي عام ١٨٤٤ أصدر السير روبرت بيل قانونا هاما أعاد به تنظيم بنك انجلترا وقسمه الى قسمين أولهما خاص بالاعمال المصرفية وثانيهما خاص بإصدار البنكنوت ثم تعرض القانون أيضا الى البنوك الجديدة فأباح لها أيضا إصدار البنكنوت ويدفع عند الطلب بدون أى قيد أو شرط ، وأخيرا فاز المستر جلبت بأمنية من أكبر أمانيه إذ صرح لتلك البنوك بالانضمام الى غرفة التصفية بلندن وكان ذلك عام ١٨٥٤ .

﴿ اعتزاله العمل ووفاته ﴾

وفي سنة ١٨٥٩ قرر أعضاء مجلس ادارة البنك الذى تولى إدارته منذ عام ١٨٣٤ أن يخص له معاشا قدره ١٥٠٠ جنيه سنويا نظير جهوده وقد سلمه رئيس مجلس الادارة جواب شكر وامتنان لاخلاصه وأمانته أثناء تأديته عمله ولا تزال صورته قائمة في كثير من قاعات الجمعيات التى أسسها أو التى اشترك في تأسيسها . وقد أقيمت له حفلات تكريم في كثير منها وكان الخطباء ينوهون فيها بأعماله الخالدة في عالم المصارف والشئون المالية ولم تكن أبحاثه لتشمل الموضوعات الاقتصادية المجردة فحسب ، بل نشر أيضا أبحاثا احصائية عظيمة النفع جزيلة الفائدة حتى أقرت له الجمعية الاحصائية بلندن بالفضل والمقدرة فضمته اليها وأصبح أحد أعضائها العاملين . وهكذا تراه رجل جد وكد واجتهاد يعمل بعزيمة صادقة حتى وافته منيته في ٨ أغسطس سنة ١٨٦٣ بعد أن ملأ بلاده شهرة وأصبحت ذكره ملء الأفواه .

فهرست

مقدمة

- ١١ - ٤ اتحاد أقطاب الصناعة الانجليز
مقدمة - نشأة الاتحاد - نظام العمل فيه - اللجان المختلفة واعمالها في انجلترا -
أثرها فيما وراء البحار - خاتمة
- ٢٠ - ١١ ألمانيا تستعيد مكانتها الاقتصادية
مقدمة - أثر الاحتلال الفرنسي - عوامل النشاط - نقص نسبة عدد العاملين
سياستها الجمركية - اليوم والغد
- ٢٩ - ٢٠ اليابان ومشكلة السكان
تمهيد - نظرية مالتس - عدد السكان وطبقاتهم - النفوذ الاقتصادي في
منشوريا - مصر وسودانها
- ٣٣ - ٢٩ أجور العمال في انجلترا
- ٤٤ - ٣٤ مناجم الفحم في أوروبا
مقدمة - انجلترا واضراب سنة ١٩٢٦ - فرنسا ومنع استيراد الفحم - سياسة
الممالك الأخرى - مصر والقوى المحركة

٥٤ - ٤٥ التنافس الصناعى بين الدول الاوربية

مقدمة - المدن الشهيرة وأسباب أزمتها - المنافسات الاوربية - منافسة
الامم الشرقية - الحاجة الى توحيد الجهود

٦٤ - ٥٥ الولايات المتحدة واستثمار أموالها فى الخارج

مقدمة - نظرية التكاليف النسبية - الحالة المالية قبل الحرب وبعدها - أين
تستثمر أموالها وكيف تستخدمها - خاتمة

٨٢ - ٦٥ نظام المصارف فى الولايات المتحدة

مقدمة - السياسة المصرفية حتى سنة ١٩١٣ - مزايا وعيوب هذه السياسة -
نظام الاحتياطى المتحد - إصدار البنكنوت - تنظيم شئون الاحتياطى - حالة
البنوك أثناء الحرب الكبرى - أصحاب الودائع وحملة البنكنوت

٨٢ - ٨٤ المهاجرة الى أمريكا الجنوبية

نظرة عامة - شروط الإقامة وتسهيلات الحكومات - جهود عظيمة لبعض
الجمهوريات - خاتمة

٩٦ - ٨٨ جيمس ولیم جلبرت

مقدمة - نشأة المستر جلبرت - فى ميدان العمل - فى عالم المصارف - جمعية
بنوك الشركات المساهمة - اعتزاله العمل ووفاته

